منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن



منطقة البلقاء والكرك ومعان (١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م)

محمد سالم الطراونة

الدكتور محمد عدنان البخيت

منشورات لجنة تاريخ الأردن
سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن
١٥

منطقة البلقاء والكرك ومعان (١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م)

محمد سالم الطراونة
الدكتور محمد عدنان البخيت

٩٥٦٫٥

م ح م　　محمد سالم الطراونة

منطقة البلقاء والكرك ومعان (١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/١٨٦٤ - ١٩١٨م)/ محمد سالم الطراونة ومحمد عدنان البخيت.-
عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣ .
ص (١٠٧) (منشورات لجنة تاريخ الاردن؛ ٢٩)
(سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن؛ ١٥)
ر.أ (١٩٩٣/٥/٥٤٠)

١ . الاردن - تاريخ　　٢ . البلقاء - تاريخ
٣ . الكرك - تاريخ　　٤ . معان - تاريخ
أ . محمد عدنان البخيت، مؤلف مشارك　　ب . العنوان
جـ . السلسلة　د . السلسلة: سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في العشرين من شوّال ١٤٠٧هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧م، وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد، طلب جلالته فيها أن يتولى سموّه تأليف لجنة مستقلة «من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن، في اطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لمختلف الفئات من الناشئة إلى جمهرة المثقفين إلى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة». ورأى جلالته «ان يشارك في هذ.ه اللجنة كل من المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) والجامعات الأردنية والجمعية العلمية الملكية».

وقد ألف سموه «اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن» من رؤساء:

- المجمع الملكي

- الجامعة الأردنية

- جامعة اليرموك

- جامعة مؤتة

- جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

- الجمعية العلمية الملكية

واتخذت اللجنة مقرها في المجمع الملكي بعمّان.

وشكلت اللجنة عدداً من اللجان المتخصصة، ووضعت خطة متكاملة لعملها، لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن ولكتابة تاريخ الأردن منذ أقدم العصور حتى التاريخ المعاصر، واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين من داخل الأردن وخارجه لاعداد البحوث.

وباشرت اللجنة بنشر البحوث التي تردها تباعا في أربع سلاسل فور انجازها، دون التزام بتسلسلها الزمني. وهذه السلاسل هي:

- سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن.

- سلسلة كتب المطالعة.

- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

- سلسلة المصادر والمراجع.

ويسر اللجنة أن تقدم للقراء هذا الكتاب عن «منطقة البلقاء والكرك ومعان (١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م» الذي أعده السيد محمد سالم الطراونة الباحث والمدرس في جامعة مؤتة والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة آل البيت، وهو الكتاب الخامس عشر في سلسلة «الكتاب الأم في تاريخ الأردن».

وكانت اللجنة قد أصدرت قبله ستة وعشرين كتاباً في السلاسل الأربع التي اعتمدتها، يجد القارىء الكريم ثبتا بها في نهاية هذا الكتاب.

والله نسأل أن يجد القارىء - وخاصة جمهرة الشباب - في هذه المنشورات الفائدة المرجوة، انه نعم المولى ونعم النصير.

مقرر اللجنة العليا

عمّان في:
جمادى الأولى ١٤١٤ هـ
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣م

الادارة والقضاء والجهاز العسكري والأمني:

أولا: الادارة:

تقع منطقة الدراسة جنوبي شرقي بلاد الشام، حيث تحتل موقعا جغرافيا متوسطا بين الحجاز ومصر من جهة، وبين الحجاز وبقية بلاد الشام من جهة أخرى، وتنحصر بين نهر الزرقاء شمالا والحدود الأردنية السعودية (حاليا) جنوبا، وبين نهر الأردن (الشريعة) والبحر الميت ووادي عربة غربا الى وادي السرحان شرقا. وقد عرفت هذه المنطقة خلال فترة التنظيمات العثمانية (١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م) بتسميات ادارية مختلفة هي:

- لواء البلقاء (١٣٨١ - ١٣٠٥هـ/١٨٦٤ - ١٨٨٧م).
- لواء معان (١٣١١ - ١٣١٣هـ/١٨٩٣ - ١٨٩٥م).
- لواء الكرك (١٣١٣ - ١٣٣٧هـ/١٨٩٥ - ١٩١٨م).

وكانت هذه المنطقة على الرغم من إطلاق هذه التسميات المتعاقبة عليها - تشكل وحدة إدارية واحدة.

أ - المنطقة والتقسيمات الادارية في بلاد الشام ١٢٨١ - ١٣١١هـ/١٨٦٤ - ١٨٩٣م:

أصدرت الدولة العثمانية سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م قانونا لتنظيم الولايات العثمانية على أساس جديد مأخوذ عن التنظيم الإداري الفرنسي[١]، وبموجب هذا القانون قسمت الدولة الى ولايات، والولايات الى ألوية أو (سناجق)، والألوية الى أقضية أو (قائمقاميات)، والأقضية الى نواح، والنواحي الى قرى ومزارع[٢]. وقد طبق هذا القانون في بلاد الشام في

---

(١) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م : ١٠ . وشفيق جحا، التنظيمات أو حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية، مجلة الأبحاث: ٢/ ١٠٧ - ١١٤ .

(٢) الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل ومراجعة خليل أفندي الخوري: ٣٨٢/٢ .

السنة التالية، أي سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م [١]. حيث قسمت بلاد الشام الى ولايتين: ولاية سورية، وولاية حلب[٢]، إضافة الى المتصرفيات المستقلة التابعة مباشرة للباب العالي في الأستانة، وهي: متصرفية جبل لبنان، ومتصرفية القدس، ومتصرفية دير الزور[٣].

وتألفت ولاية سوريا بموجب هذا القانون من ثمانية ألوية من بينها لواء البلقاء[٤] الذي ألحقت به سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أقضية السلط والكرك وناحيتا الطفيلة والغور [٥]، وذلك بعد فصلهما عن لواء حوران [٦]. وفي سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م تم تشكيل قضاء معان وألحق أيضا بلواء البلقاء[٧].

وفي سنة ١٢٨٨ هـ/١٨٧١م كانت المنطقة تضم أقضية السلط والكرك ومعان [٨]، وأما ناحيتا الطفيلة والغور فقد اختفتا من التقسيمات الادارية العثمانية حتى سنة ١٣١١ هـ/ ١٨٩٣م عندما تم تشكيل قضاء الطفيلة. وفي سنة ١٢٩١ هـ/١٨٧٤م ألحق قضاء معان بلواء الشام[٩]، فيما استمرت تبعية قضائي السلط والكرك للواء البلقاء[١٠]، وأعيدت تبعية قضاء معان الى لواء البلقاء سنة ١٢٩٤ هـ/١٨٧٧م[١١].

ويبدو أن السبب الذي دفع الدولة العثمانية الىإلحاق قضاء معان بلواء الشام هو تخوفها من امتداد نفوذ ابن رشيد أمير جبل شمر الى المنطقة وخاصة بعد أن احتل الجوف سنة ١٢٨٩ هـ/١٨٧٢م، غير أن الدولة العثمانية أعادت تبعية قضاء معان الادارية للواء

---

(١) سالنامة سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م: ٧٢ . وعبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤م: ٧٠ .
(٢) سالنامة سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م: ٧٢ . وسالنامة سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م: ١٥٥ .
(٣) سالنامة سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م: ٢٥٢ - ٢٥٤ .
(٤) الألوية الأخرى هي: لواء الشام، ولواء حماة، ولواء طرابلس الشام، ولواء اللاذقية، ولواء عكا، ولواء بيروت، ولواء حوران. انظر: سالنامة سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م: ١٨٧ - ١٨٨ .
(٥) سالنامة سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م: ٢٣ .
(٦) سالنامة سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م: ١٩ . وسالنامة سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م: ١٧٧ .
(٧) سالنامة سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م: ٢٠٢ .
(٨) سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م: ١٠٧ - ١٠٨ .
(٩) سالنامة سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م: ٢٥٢ . وسالنامة سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م: ٢٥٢ - ٢٥٣ .
(١٠) سالنامة سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م: ٢٥٤ . وسالنامة سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م: ٢٥٢ - ٢٥٣ .
(١١) سالنامة سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م: ٤٨٩ .

البلقاء أثر موافقتها لابن رشيد على احتلاله للجوف مقابل بقاء حامية عسكرية عثمانية في الجوف، والتزامه بدفع رسوم سنوية مقدارها (١٥٠٠) ليرة عثمانية(١).

وفي سنة ١٢٩٨ هـ/١٨٨٠م كانت هذه المنطقة تضم أقضية السلط والكرك ومعان اضافة الى ناحية الجيزة(٢). ثم ألحق قضاء السلط بلواء حوران وذلك سنة ١٣٠٦ هـ/١٨٨٨م (٣). أما قضاء الكرك ومعان فلم تشر السالنامات الى تبعيتهما الإدارية بعد سنة ١٣٠٦ هـ/١٨٨٨م وحتى تشكيل لواء معان، ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تفكر أثناء هذه الفترة بتشكيل لواء في المنطقة نظرا لأهميتها الجغرافية.

ب - تشكيل متصرفية في المنطقة:

١ - أسباب تشكيل متصرفية معان:

يمكن حصر الأسباب التي دعت الدولة العثمانية الى تشكيل متصرفية معان في الآتي:

١ - اهتمت الدولة العثمانية بالمنطقة لأنها تقع على طريق الحج الشامي الشريف، فالسلطان العثماني يعد نفسه خليفة للمسلمين وحاميا للحرمين الشريفين(٤)، وحمايته للحرمين الشريفين تعد ضمانا لزعامته للعالم الاسلامي. ونظرا لموقع المنطقة الاستراتيجي المهم على طريق الحج الشامي، فقد كلف السلطان العثماني والي سورية محمد رؤوف باشا (١٣١٠ - ١٣١٣ هـ/١٨٩٢ - ١٨٩٤م) - الذي تقع المنطقة اسميا تحت نفوذه- بتنظيم العلاقات بين القبائل البدوية المقيمة على مقربة من طريق الحج لقاء مرتبات سنوية مقدارها (٩٠٠٠٠٠) قرش يتم توزيعها على هذه القبائل، لتسهيل سفر الحجاج وضمان حمايتهم من اعتداءات البدو، ولذلك قررت

---

(١) J.G. Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Historical, England, 1970, Vol. 1, IB, PP. 1161 - 1173.

(٢) سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م: ٢٣٤ - ٢٤١ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م: ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٣) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م: ٤٠٤ .

(٤) حسين مؤنس، الشرق الاسلامي في العصر الحديث: ١٩٢ .

الدولة العثمانية تشكيل متصرفية في هذه المنطقة لتوفير جزء من المبلغ السابق لخزينة الدولة، ولضمان حماية أكبر للحجاج[1].

٢ - كانت الدولة العثمانية تخشى من تحركات محمد بن رشيد أمير جبل شمر في نجد الذي كان يسعى لضم قبائل المنطقة الى نفوذه، ويبدو أن الدولة قد هالها ما وصل اليه ابن رشيد من نفوذ، على الرغم من العلاقات الودية التي تربطه بها، ولذلك قررت الحكومة العثمانية تشكيل متصرفية معان لتقف حاجزا في وجه تحركاته المناوئة لقبائل المنطقة وللدولة العثمانية في الوقت نفسه[2].

٣ - بدأ الاهتمام العثماني يتزايد بالمنطقة بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٢٩٩ هـ/ ١٨٨٢م، وبخاصة بعد أن قامت بريطانيا بالمطالبة نيابة عن محميتها مصر بشبه جزيرة سيناء [3]، لذا قامت الدولة العثمانية بتحصين العقبة، وألحقتها بولاية الحجاز سنة ١٣١٠ هـ/١٨٩٢م، دفاعا عن المصالح العثمانية في البحر الأحمر، وخوفا من اقتراب النفوذ البريطاني من الأماكن المقدسة[4]. ولعل السبب الذي دفعها الى الاهتمام بالمنطقة أن معان كانت تشكل في هذه الفترة عمقا استراتيجيا للعقبة، وخشيت أت تعمل بريطانيا على إضعافه عن طريق تزويد القبائل المحلية بالأسلحة والذخائر عبر سيناء مما «قد يولد مشكلات وأخطارا عويصة للمستقبل»[5]، ولذلك

---

(١) أرشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «ولاية سوريا»، رقم (٩).

(٢) أرشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «سورية ولايتي» رقم (٩). وأرشيف استانبول ملفات الارادات السلطانية وثيقة: «الباب العالي مجلس مخصوص». رقم (دون).

(٣) صالح محمد عمرو، النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤ - ١٩٠٦م، مجلة الدارة، العدد: ١٤ .

(٤) نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها: ٥٥٥ .

Engin Deniz Akarli "Establishment of the Ma'an-Karak Mutasarrifiyya, 1891 - 1894" Dirasat, University of Jordan, Number 1, (1986) PP. 28-29.

وسيشار فيما بعد هكذا:

Akarli "Establishment of the Ma'an-Karak Mutasarrifiyya".

(٥) ارشيف استانبول، ملفات الإرادات السلطانية، وثيقة: «سورية ولايتي» رقم (٩)، وانظر:
Akarli "Establishment of the Ma'an-Karak Mutasarrifiyya", P. 30.

عملت الدولة على وضع المنطقة تحت سيطرتها بتشكيل متصرفية فيها.

٤ - يضاف الى ما تقدم أن قبائل المنطقة دخلت في صراعات وثارات دموية طويلة فيما بينها وبين قبائل المناطق المجاورة لها، كما قامت القبائل البدوية بغزو بعضها وغزو قرى الفلاحين[١]، مما أدى الى زعزعة الأمن والطمأنينة في المنطقة، ومن البديهي أن يتيح الأمن والاستقرار الفرصة أمامها للنهوض باقتصادها مما يخدم الدولة العثمانية، ويؤمن سلامة طريق الحج الشامي الشريف.

٢ - نقل مركز المتصرفية من معان الى الكرك:

وقد اختارت الدولة العثمانية - في بداية الأمر - معان مركزا للمتصرفية، ولكن أهالي الكرك احتجوا على هذا الاختيار، وبعثوا التماسا الى السلطان عبد الحميد يطلبون اليه أن تكون الكرك مركزا للمتصرفية لأنها: «متحضرة أكثر، ومحصنة أفضل وزراعتها وتجارتها أوسع انتشارا، وأقل تكلفة»[٢]. وبناء على أمر السلطان طلب مجلس شورى الدولة من والي سورية محمد رؤوف باشا (١٣١٠ - ١٣١٣هـ/١٨٩٢ - ١٨٩٤م) أن يتحقق من ذلك، وفي البرقية التي بعث بها الوالي ردا على استفسار مجلس شورى الدولة وافق على اختيار الكرك مركزا للمتصرفية، لأن التطور الاقتصادي فيها أكبر منه في معان، ولأن معان أقيمت على أرض ليست مناسبة للزراعة، إضافة الى علاقاتها المحدودة مع المناطق المجاورة لها، وبالتالي فإن عملية نقل الجند والمؤن لم تكن صعبة وحسب، وإنما تكلف الدولة مبالغ طائلة، واذا نقل مركز اللواء الى الكرك فإنه يمكن تجنب مثل هذه المصاريف الزائدة[٣].

وبتاريخ ٧ رجب سنة ١٣١١هـ/١٤ كانون الثاني ١٨٩٤م، ناقشت لجنة الشؤون

---

(١) عودة القسوس، مذكرات: ٦-٢ ، ٢٩-٢٧ .

A. Forder, With the Arabs in Tent and Town, Brothers Marshall, London, 1902, PP. 35-36.

مجهول، السلط في ٥ آذار ١٨٨٩م، جريدة البشير العدد ٩٦٢: ٤ .

(٢) أرشيف استانبول، ملفات الإرادات السلطانية، وثيقة: «شورى دولت داخلية دائرة سي» عدد (٢٤٠٩).

(٣) أرشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «شورى دولت دائرة سي»، عدد (٢٤٠٩).

الداخلية بمجلس شورى الدولة قرار نقل مركز المتصرفية من معان الى الكرك، فدعمت اللجنة بشدة قرار النقل، لأن معان: «ليست الإ مجرد قرية لا تصلح أن تكون مركزا للواء»[١]، وان تغيير مركز اللواء الى منطقة أكثر أهمية مثل الكرك له أهمية، وذلك للموقع الجغرافي الذي تتمتع به قصبة الكرك، فهي حلقة وصل بين مختلف المناطق، وتتوافر فيها المباني اللازمة والقلعة الكبيرة التي يمكن اتخاذها ثكنة للجند[٢].

وقد أيدت لجنة الشؤون الداخلية الطلب الثاني المقدم من والي سوريا بوساطة نظارة الداخلية المتعلق بالحاق قضاء السلط – الذي يتبع للواء حوران – بمتصرفية معان[٣]، لأن قبائل معان والكرك والسلط تنتقل موسميا بين هذه الأماكن. وتقليديا فإن عين الزرقاء تشكل حدا فاصلا بين لواء حوران وقضاء السلط المعروف بالبلقاء، وعلاوة على ذلك فإن قضاء السلط من الناحية المالية والادارية يعدّ جزءا لا يتجزأ من متصرفية معان. هذا وقد أقرت لجنة الشؤون الداخلية بمجلس شورى الدولة كلا الطلبين السابقين، وفي ٧ رجب سنة ١٣١١هـ/١٤ كانون الثاني رفع الصدر الأعظم جودت باشا الطلبين الى السلطان عبد الحميد، فأصدر إرادته بذلك في ٢١ رجب سنة ١٣١١هـ/١٤ كانون الثاني ١٨٩٤م[٤].

جـ – تشكيل متصرفية الكرك:

اتخذت الدولة العثمانية بعض الإجراءات الادارية اللازمة قبل نقل مركز المتصرفية الى الكرك، فبعد اتمام التشكيلات الإدارية والترتيبات اللازمة أوعزت الدولة لوالي سورية

---

(١) أرشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «شورى دولت داخلية دائرة سي»، عدد (١٦٥٠).

(٢) أرشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «شورى دولت داخلية دائرة سي»، عدد (١٦٥٠).

(٣) على الرغم من نقل مركز المتصرفية الى الكرك، الا أن معان ظلت محتفظة بالاسم، وذلك حتى ١٥ محرم سنة ١٣١٣هـ/٨ تموز ١٨٩٥م، حيث صدرت الارادة السلطانية باعادة تسميتها باسم مركزها، أي (متصرفية الكرك). انظر: أرشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «باب عالي دائرة صدرت» نومرو (٥٥).

(٤) ارشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «باب عالي صدارت» نومرو (١٦٥٠).

محمد رؤوف باشا باحتلال المنطقة وتوطيد الأمن فيها، فسيّر الوالي إليها حملة بقيادة حسين حلمي بك رئيس ديوان ولاية سورية (١٣٠٣ - ١٣٠٨هـ/١٨٨٥ - ١٨٩٠م)[1]، الذي عين متصرفا للواء بتاريخ ٢ مارس ١٣٠٩ مالية/١٤ آذار ١٨٩٣م[2] فتوجه حسين حلمي الى قصبة الكرك مركز اللواء في شهر ربيع الأول سنة ١٣١١هـ/ تشرين ثاني ١٨٩٣م[3] على رأس حملة كبيرة تضم ثلاثة طوابير من الجنود المشاة، وكل طابور مكون من (٤٠٠) جندي، وطابور من الخيالة يتكون من (٢٠٠) خيال[4]، وقد استقبل مشايخ الكرك هذه الحملة في موقع اللجون شرقي الكرك[5]، ثم عقدوا اجتماعا مع المتصرف تدارسوا فيه خطط الحكومة ومشاريعها الاقتصادية، وطلبوا منه أن يعلن العفو العام عن مختلف الجرائم التي ارتكبها الأهالي قبل هذا التاريخ، وأن يعين لهم مرتبات شهرية تتفاوت حسب مركز كل منهم[6]، فاستجاب لمطالبهم وخصص لهم أعطيات شهرية تتراوح بين ثمانية ريالات وخمسين ريالا مجيديا، واشترط عليهم أن يكونوا هيئة انضباط تساعد على إقرار الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد، ومرافقة جباة الدولة وحمايتهم. ثم دخلت الحملة قصبة الكرك واحتلت القلعة، ورفعت عليها العلم العثماني[7].

---

(١) سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣٠٨ - ١٣٠٩هـ/١٨٩٠ - ١٨٩١م: ٤١. وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٠ - ١٣١١هـ/١٨٩٢ - ١٨٩٣م: ١٠٧ .

(٢) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢٩٣ .

(٣) مجهول، «متصرفية معان»، جريدة البشير، العدد ١٠٩٩: ٣ .

(٤) فردريك ج بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٥٣ .

Theodore E. Dowling "Kerak in 1896", Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement, (January, 1896), P. 330.

وسيشار له فيما بعد هكذا: Dowling, "Kerak in 1896"

(٥) عودة القسوس، مذكرات: ٤١ .

(٦) William Libbey and Franklin E. Hoskins, The Jordan Valley and Petra, Vol. 2, G.P. Putnam's Sons, New York and London, 1905. Vol, 11, PP. 345 - 346.

وسيشار له فيما بعد هكذا: Libbey and Hoskins, The Jordan Valley and Petra.

وعودة القسوس، مذكرات: ٤١ . وبيتر جوبسر، السياسة والتغير في الكرك: ٢٢ - ٢٣ .

(٧) عودة القسوس، مذكرات: ٤٢ . منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن: ٨ .

د - التقسيمات الادارية في متصرفية الكرك ما بين سنتي ١٣١١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٩٣ - ١٩١٨م:

كانت متصرفية الكرك التي اعتبرتها الدولة العثمانية من الصنف الأول، مكونة من ثلاثة أقضية هي: السلط، والطفيلة، ومعان، إضافة الى قصبة الكرك مركز المتصرفية. وبلغ عدد النواحي التابعة مباشرة للمتصرفية ثلاث نواح هي:

١ - ناحية ذيبان: مركزها قرية ذيبان، وتشكلت هذه الناحية سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م(١)، وعدت من الصنف الثاني(٢).

٢ - ناحية خنزيرة: مركزها قرية خنزيرة، وقد تشكلت سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م(٣)، وألغيت سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م.

٣ - ناحية العراق: مركزها قرية العراق، وقد تشكلت سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م(٤)، واعتبرت من الصنف الثاني(٥).

وقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الأراضي والسالنامات الى أنه يتبع مركز متصرفية الكرك (٤٩) قرية(٦).

أما الأقضية التابعة لمتصرفية الكرك فهي:

---

(١) مجهول، «الكرك في ٨ أيار»، جريدة البشير، العدد ١٥٩٦: ٤ ، وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٢٧ .

(٢) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ٧٤١ .

(٣) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٢٧ . وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ٧٤١ .

(٤) أوراق عارف حكمت طهبوب، ورقة عنوانها «شورى دولتك دوائر مصالح شخصية دائرة سي»، تاريخ ١٩ شباط ١٣٣٤ مالية/١٩١٨م.

(٥) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٨ مالية/١٩١٢م: ٧٠٠ . وسالنامة دولت علية العثمانية سنة ١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية/١٩١٧ - ١٩١٨م: ٨٦٩ .

(٦) لمزيد من المعلومات عن هذه القرى، انظر: محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/١٨٦٤ - ١٩١٨م: ١٠٤ - ١١٨ .

أولا قضاء السلط: ومركزه قصبة السلط، وقد ألحق هذا القضاء بمتصرفية الكرك ١١ رجب ١٣١١هـ/٢٨ كانون الثاني ١٨٩٤ م[١]، وعد من الصنف الأول[٢]. وأشارت سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الأراضي والسالنامات الى أنه يتبع لهذا القضاء خلال فترة دراستنا (٦٠) قرية[٣]، وثلاث نواحي هي:

١ - ناحية الجيزة: مركزها قرية الجيزة، وهي من أقدم النواحي في المنطقة، حيث تشكلت سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م[٤]، وأوكلت الدولة العثمانية إداراتها الى عناصر محلية من فرقة الفايز من بني صخر[٥]، واعتبرت من الصنف الثاني[٦].

٢ - ناحية عمان: مركزها قرية عمان وقد تشكلت سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م[٧]، وعدت من الصنف الثاني[٨].

٣ - ناحية ثمد مأدبا: مركزها قرية مأدبا، وقد تشكلت سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م[٩] وعدت من الصنف الأول[١٠].

ثانيا - قضاء الطفيلة: مركزه قصبة الطفيلة، وقد تشكل سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م

---

(١) ارشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «باب عالي دائرة صدارت»، نومرو (١٦٥٠).

(٢) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م: ٧٤٩ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه القرى، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٨٤ - ١٠٤ .

(٤) سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨١م: ٢٤١ .

(٥) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م: ١٨٠ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢٣٠ .

(٦) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ٧٤١ .

(٧) سجل شرعي السلط غير المفهرس (١)، ح١ ، ٢١/جا/١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ١٥٤ .

(٨) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٢٧ . وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٦٥٨ .

(٩) ارشيف استانبول، ملفات الارادات السلطانية، وثيقة: «شورى دولت داخلية دائرة سي»، نومرو (دون).

(١٠) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٦٥٨ .

وعد من الصنف الثاني[1]، وضم أربع قرى[2]، وخلا من النواحي.

ثالثا - قضاء معان: مركزه قصبة معان، وعد من الصنف الثاني[3]، وقد ضم ثلاث قرى وناحيتين[4]، هما:

١ - ناحية الشوبك: ومركزها قرية الشوبك، وقد ظهرت هذه الناحية سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م[5]، وعدت من الصنف الثالث[6].

٢ - ناحية وادي موسى: ومركزها قرية وداي موسى، وقد تشكلت سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م[7]، وعدت من الصنف الأول[8].

وقد حافظت متصرفية الكرك على التقسيمات الإدارية السابقة حتى خروج العثمانيين من بلاد الشام سنة ١٣٣٧هـ/١٩١٨م.

هـ - الجهاز الاداري في المنطقة:

كان الجهاز الاداري في المنطقة على النحو التالي:

١ - المتصرف:

كان المتصرف على رأس الجهاز الإداري في اللواء، وقد كان يخاطب بـ «صاحب السعادة المكرم»[9]، ومهمته الإشراف على جميع الأمور الادارية والمالية والعسكرية في

---

(١) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م: ٧٤٩ .

(٢) لمزيد من المعلومات عن هذه القرى، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ١١٩-١٢١ .

(٣) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م: ٧٤٩ .

(٤) اضافة إلى هاتين الناحيتين كان يتبع قضاء معان ناحيتين لم تدخلا في الدراسة، وهما ناحية تبوك، وناحية مدائن صالح، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٨٣ .

(٥) سجل شرعي معان (١)، ح٤، ١١/ب/١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ٣٤ .

(٦) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٨ مالية/١٩١٢م: ٧٠١ .

(٧) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٨ مالية/١٩١٢م: ٧٠١ . وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية/١٩١٧ - ١٩١٨م: ٨٩٥ .

(٨) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٨ مالية/١٩١٢م: ٧٠١ .

(٩) سجل شرعي الكرك (١)، ح١، ٦/ن/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٢ . ودفتر أراضي عمان (٥)، نومرو (دون): ٤٣ .

اللواء[١]، وتنفيذ التعليمات وابلاغ الوالي عن كل تصرف مخالف للنظام، وكان مسؤولا عن حفظ الأمن، في اللواء والأقضية التابعة له[٢]، وحل المنازعات التي تقع بين السكان، ومراقبة العملة والمكاييل والموازين والأسعار[٣]. ومن الجدير بالذكر أن قائد الجيش تولى منصب المتصرف اضافة الى منصبه كقائد للجيش، وذلك في الفترة التي أعقبت حادثة الكرك سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، والتي احتاج فيها الأمر الى رجل قوي يتميز بالشدة والقوة من أجل ضبط الأمور واعادتها الى نصابها، من الأمثلة على ذلك عبد الحميد بك رسلان القلعجي الذي كان متصرفا وقوماندانا أي قائدا للجيش[٤].

وقد تناوب على متصرفية الكرك خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٣١١ - ١٣٣٦هـ/١٨٩٣ - ١٩١٧م ثمانية عشر متصرفا تراوحت فترة حكم كل واحد منهم بين شهرين وأربع سنوات، ومعظمهم من أصل تركي ما عدا ثلاثة، اثنان منهم من العرب، والثالث من الجركس[٥].

٢ - القائمقام*:

هو رأس الجهاز الإداري في القضاء[٦]، وقد كان يخاطب بالألقاب التالية: «الشهم الهمام صاحب المعزة والمجد»[٧] أو «عمدة الأماجد والأكارم الفخام عزتلو»[٨]، ومهمته ادارة الأمور المدنية والمالية والعسكرية وحفظ الأمن، وتنفيذ جميع الأوامر التي ترد اليه من المتصرف والوالي، كما يقوم بتحصيل أموال الدولة وارسالها الى مركز اللواء، وانتخاب

---

(١) الدستور: ٣٨٦/١ ، ٤٠٥ .
(٢) الدستور: ٤٠٦/١ .
(٣) Dowling "Kerak in 1896", P. 329.
(٤) سجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ١٧/ل/١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ٤ .
★ القائمقام: كلمة عربية الأصل تعني الشخص الذي يتولى أو ينوب مكان شخص آخر. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٠٤٦ .
(٥) انظر: قائمة المتصرفين، في الملحق رقم (١).
(٦) الدستور: ٣٨٩/١ . سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٢١٧ .
(٧) سجل شرعي السلط (١٠)، ح١ ، ٢٤/ش/١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ٥٥ .
(٨) سجل شرعي السلط (٣)، ح١ ، ١١/جا/١٣٠٨هـ/١٨٩٠م: ١٦٥ - ١٦٦ .

مديري النواحي ضمن حدود القضاء(1). وكان يشترط في القائمقامين الذين يختارون في أقضية المنطقة معرفة القراءة والكتابة واللغة العربية والتحلي بالصفات الحميدة(2).

وقد تناوب على حكم أقضية السلط والطفيلة ومعان كثير من القائمقامين، ولم يستمر بعضهم في الحكم أكثر من سنة، في حين حكم بعضهم أكثر من سبع سنوات، فقد شغل قضاء السلط في الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٣١١ - ١٣٣٦هـ/١٨٩٤ - ١٩١٧م خمسة عشر قائمقاماً، وشغل قضاء الطفيلة في الفترة نفسها اثنا عشر قائمقاماً، وأما قضاء معان فقد تناوب عليه ثمانية قائمقامين في الفترة نفسها(3)، ولم يتمتعوا جميعا بالرتب والدرجات نفسها(4)، كما أن بعضهم كان يحمل رتباً عسكرية مثل عبد الغني باشا القباني قائمقام الطفيلة في الفترة الواقعة بين سنتي ١٣١٤ - ١٣٢١هـ/١٨٩٦ - ١٩٠٣م الذي كان يحمل رتبة ميرميران(5).

٣ - مدير الناحية:

هو رأس الجهاز الاداري في الناحية، ومهمته نشر القوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة في الناحية والقرى التابعة لها، وتبليغ القمائمقام بالتحقيقات التي يجريها المخاتير بشأن المواليد والوفيات وغيرها من أمور تتعلق بناحيته(6).

ومن خلال دراستنا لسجلات المحاكم الشرعية والسالنامات تبين لنا أن معظم مديري النواحي في المنطقة كانوا من أصل عربي من خارج المنطقة(7)، باستثناء ثلاثة كانوا

---

(١) الدستور: ٣٨٩/١ ، ٤٠٧ .

(٢) Akarli "Establishment of the Ma'an-Karak Mutasarrifiyya", P. 32

(٣) انظر: قائمة القائمقامين في الملاحق رقم (٢ ، ٣ ، ٤).

(٤) انظر: سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ٤٧٩ . وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م: ٤٧٩ .

(٥) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: وسالنامة دولة علية عثمانية سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م: ٦٠٣ .

(٦) الدستور: ٤٠٨ .

(٧) انظر على سبيل المثال: سجل شرعي الكرك (١)، ح٢ ، ١٢/ص/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١١٢ . وسجل شرعي معان (١)، ح ٢ ، ٢٥/ذ/١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ٤٠ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م: ١٨٠ .

من السكان المحليين، وهم: الشيخ سطام الفايز، وأخوه الشيخ طلال الفايز، حيث كانا مديرين لناحية الجيزة، ورفيفان المجالي الذي كان مديرا لناحية العراق.

٤ - المختار:

كانت الدولة العثمانية تعين لكل قرية مختارا أو مختارين اذا كان السكان من طائفة واحدة، أما اذا تعددت الطوائف فتعين لكل طائفة مختارها[١]. ومن واجبات المختار مساعدة رجال الحكومة في تحصيل أموال الدولة، ومراقبة حراس القرى، وتبليغ تذاكر الاحضار التي ترسلها الحكومة لجلب الأشخاص المطلوبين اليها، وإخبار مدير الناحية عن المواليد والوفيات[٢]، وتزكية الشهود في محاكم الدولة[٣]، وغير ذلك من واجبات.

٥ - محاسب اللواء:

عين في كل لواء محاسب عرف بـ «محاسبة جي اللواء» وذلك بموجب نظام ادارة الولايات العمومية سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ومهمة المحاسب هي إدارة أمور اللواء المالية وفقا للأنظمة التي يوصي بها دفتر دار★ الولاية[٤]، وكان مسؤولاً عن صندوق مال اللواء الذي يختص بايرادات اللواء ونفقاته[٥]، وأشارت سجلات محكمة الكرك الشرعية

---

(١) الدستور: ٣٩٠/١ . وسجل شرعي عمان (٢)، ح١ ، دون تاريخ: ٩ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢٩/م/١٣٣٢هـ/١٩١٣م: ٤٨ . وسجل شرعي السلط (١٨)، ح١ ، ٩/ص/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ٨٣ .

(٢) الدستور: ٤٠٩/١ - ٤١٠ .

(٣) سجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ١٨/ذ/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٨٣ . وسجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ١٥/ل/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ١٢٢ .

★ الدفتر دار: هو الشخص الذي يقوم بادارة ومراقبة الأمور المالية في الولاية، انظر:شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٦١ .

B. Lewis, "Daftar Dar", E. 1. Vol. 111, P. 83.

(٤) الدستور: ٣٨٧/١ ، ٤٠٦ .

(٥) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ١٥/ش/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٩ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٤ . ١٨/ص/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ٢٧ - ٢٨ .

ودفاتر الأراضي الى الموظفين، الموجودين الى جانب محاسب اللواء وهم: وكيل المحاسب[(١)]، والباشكاتب[(٢)]، والكتاب[(٣)]، ومأمور التحصيل[(٤)]، والتحصيلدارية★[(٥)].

وكان يمثل محاسب اللواء في الأقضية مدير المال، ووجد الى جانبه أمين صندوق[(٦)]، وكاتب[(٧)]، ومأمور تحصيل[(٨)]، والتحصيلدارية[(٩)].

٦ - مدير التلغراف والبوستة:

يتولى مدير التلغراف والبوستة مهمة الإشراف على إدارة أمور البرق والبريد في اللواء

---

(١) سجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ٩/ب/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٢ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٥١٦ .

(٢) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٤ ، ٢٢/جا/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ٣٣ - ٣٤ . ودفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (١٩٨): ٢٧ .

(٣) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٣ ، ١٨/ص/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ٢٧ . سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢٧/ص/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ٢٨ . ودفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (دون): ٥ .

(٤) جريدة العصر الجديد، العدد ١٤١: ٤ .

★ التحصيلدار: كلمة فارسية الأصل، تعني الشخص الذي يقوم بتحصيل الضرائب، انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٣٨٥ .

James W. Redhouse, A Turkish and English Lexicon, Librairie Du liban, Beirut, 1974, P. 508.

وسيشار له فيما بعد هكذا: Redhouse, A Turkish and English Lexicon

(٥) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (دون): ٢٧ . ودفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (بلا): ١٤٤ .

(٦) سجل شرعي معان (١)، ح١ ، ٢٦/ن/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٠ . وسجل شرعي معان (١)، ح١ ، ٢٤/جا/١٣٢٢هـ/١٩٠٤م: ١٦٠ . وسجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ١/جا/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٧٥ - ١٧٦ .

(٧) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ٢٥/ر/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٦٨ - ١٦٩ . وسجل شرعي السلط (١٨)، ح١، ٢٥/ر/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٥٩ - ١٦٠ .

(٨) انظر: جريدة العصر الجديد، العدد ١٤١: ٤ .

(٩) سجل شرعي السلط (٣)، ح٢ ، ١٩/ن/١٣٠٥هـ/١٨٨٧م: ١٤ . وسجل شرعي السلط (١١٧)، ح٣ ، ٢٣/ذ/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ٥ - ٦ . وسجل شرعي السلط (١٩)، ح١ ، ٧/ن/١٣٣٠هـ/١٩١١م: .٩٣ ودفتر أراضي السلط (٣)، نومرو (٨): ١٩ .

من حيث مراقبة ماكنات البرق، وصيانة الخطوط والمحافظة عليها، وتأمين الرسائل الى الجهات المرسلة اليها[١]، وتحصيل الرسوم من أصحاب العلاقة[٢]. ومن معاوني مدير التلغراف والبوستة، سعاة البريد[٣]، وجاويشو التلغراف[٤] ووظيفتهم حفظ خطوط التلغراف وحراستها واصلاحها من الأعطال[٥].

ووجد في مراكز أقضية السلط والطفيلة ومعان ونواحي عمان ومأدبا وقلعة المدورة مأمورو تلغراف وبوستة[٦]، وكان مفتش تلغراف ولاية سورية المقيم في معان مسؤولا عن مراقبة مأموري التلغراف[٧].

٧ - مأمور الدفتري الخاقاني★:

مهمة مأمور الدفتر الخاقاني هي إجراء معاملات فراغ العقارات وانتقالها في دائرة الطابو وتسجيلها باسماء أصحابها، واستيفاء رسوم معينة عليها تودع في صندوق الطابو[٨]، كما كان يشرف على أراضي الدولة ويمنح السكان حق التصرف بها مقابل مبلغ من المال أو نسبة معينة من الناتج[٩]. وقد أشارت دفاتر الأراضي العثمانية الى أصحاب وظائف الدفتر الخاقاني في لواء الكرك، وهم: الباشكاتب الذي كان ينوب عن مأمور الدفتر

---

(١) الدستور: ٣٠٩/٢ - ٣١٠ .
(٢) نعيم حسان، «عمران لواء الكرك»، جريدة المقتبس، العدد ١١٠٧: ٢ .
(٣) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٢٢١ .
(٤) دفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (دون): ٩ . ودفتر اراضي الكرك، نومرو (٣): ٢١ .
(٥) الدستور: ٣١٢/٢ - ٣١٣ .
(٦) سجل شرعي معان (١)، ج١ ، ٦/ض/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٤٣ . وسجل شرعي معان (١). ح١ ، ٢٦/ن/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٠ . وسجل شرعي السلط (٤)، ح٢ ، ٨/ذ/١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م: ١٨٩ . وسجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ١٥/ش/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٦٤ . ودفتر اراضي السلط (٥)، نومرو (٤): ٢٠٩ - ٢١٠ .
(٧) سجل شرعي معان (١)، ١٥/جا/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١٢٩ .
★ الدفتر الخاقاني: هو الدفتر الذي تقيد فيه الأملاك. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٥٦٩ .
(٨) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢٦/ذ/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ٢٦ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٢، ٢٥/ب/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ٣٦ . وسجل شرعي السلط (٨)، ح١، ٢٤/جا/١٣٣١هـ/ ١٩١٢م: ١٠٤ .
(٩) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ٢/ر/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٤٠ .

الخاقاني أثناء غيابه[1]، والكتاب[2]، وامين الصندوق[3]، وكان يمثله في الأقضية كتاب الطابو والمعاونون[4].

٨ - مأمور النفوس:

مهمته تسجيل اسماء المواليد والوفيات في سجل النفوس، وكان يعطي لكل من سجل أسمه في السجل تذاكر مطبوعة ومختومة يجب على كل شخص ابرازها عند بيع الأموال المنقولة وغير المنقولة وشرائها، وعند انتخابه للمجالس وعقد النكاح[5]. ووجد الى جانب مأمور النفوس في مركز لواء الكرك كاتب واحد[6]، وكان يمثله في الأقضية التابعة للواء كاتب نفوس[7].

٩ - مأمور المصرف الزراعي:

مهمته تقديم القروض اللازمة للفلاحين[8]، ويستوفي المصرف عن هذه القروض فوائد محدودة. وقد وجد الى جانب مأمور المصرف كاتب[9]، وتحصيلدار[10]، ورئيس مجلس ادارة للمصرف الزراعي ووظيفته الإشراف على إعطاء القروض للفلاحين. فعلى سبيل المثال تولى وظيفة رئيس مجلس إدارة مصرف زراعي الكرك من - العناصر المحلية -

---

(١) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (٥): ٨٦ . ودفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (٢٣): ٢٩ .
(٢) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (دون): ٣٩ . ودفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (٤): ٣١ .
(٣) دفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (٤): ٣١ .
(٤) دفتر أراضي السلط (٥)، نومرو (١٣-١٠): ٢٣١ . وسجل شرعي السلط (١١) ح٢ ، ٢/م/١٣٢٣هـ/١٩٠٥م: ٣٨ .
(٥) الدستور: ٤٠٤/١ ، ٤٠٦ وانظر: فيليب بن يوسف جلاد، قاموس الإدارة والقضاء: ١٧٨/٢ .
(٦) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ١٨/ب/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٧ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢٧/ص/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ٢٨ .
(٧) دفتر أراضي السلط (٧)، نومرو (١٥-١٤): ٢٩٩ . ودفتر أراضي السلط (٨)، نومرو (١٤): ٦٥-٦٤ .
(٨) سجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ٧/ص/١٣٣٢هـ/١٩١٣م: ٤٩ . وسجل شرعي السلط (١٠)، ح١ ، ٢٥/ذا/١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٧٠ .
(٩) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ١٦٢-١٦١ .
(١٠) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (١٧): ١١٧ . ودفتر أراضي السلط (٦) نومرو (١٩٨): ٣٠-٢٩ .

متري أفندي الزريقات، وذلك بتاريخ ١٩ محرم ١٣٣٠هـ/٩ كانون الثاني ١٩١٢م بأجرة مقطوعة عن كل جلسة[1].

١٠ - مدير التحريرات:

وظيفة مدير التحريرات هي إدارة جميع الأمور الكتابية في اللواء من تسجيل ومراسلات ومحافظة على القيود والأوراق الرسمية بوساطة موظفي قلم التحريرات الموجودين بمعيته[2]، وقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية الى وظائف تابعة لقلم التحريرات وهي: وكيل مدير التحريرات[3]، وسر قيود قلم التحريرات[4]، والكتبة[5].

١١ - مأمور أوقاف اللواء:

وظيفته الاشراف على أوقاف اللواء ورعاية مصالحها[6]، وتحصيل أموال الأوقاف وارسالها الى صندوق أوقاف اللواء[7]، وتعيين المتولين والنظار على الأوقاف في اللواء والأقضية التابعة له[8].

١٢ - مأمور إسكان المهاجرين[9]:

مهمته الاشراف على إسكان المهاجرين القفقاس والتركمان في المنطقة[10].

---

(١) انظر: أوراق متري الزريقات، ورقة عنوانها «كرك وجوهندن رفقتلو متري افندي الزريقات»، نومرو (٣٥)، تاريخ ١٩ محرم ١٣٣٠هـ/٩ كانون الثاني ١٩١٢م.
(٢) الدستور: ٣٨٧/١ ، ٤٠٦ .
(٣) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٤ ، ٣/مارس/١٣٢٨ مالية/١٩١١م: ١٤ .
(٤) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢١/جا/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ٨١ .
(٥) سجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ١٠/ن/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٨ .
(٦) الدستور: ٤٠٥/١ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ٢٥/ب/١٣٣هـ/١٩١٤م: ٦٩ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ج١ ، ١٥/ت/١٣٣٣هـ/١٩١٤م: ٧٠ .
(٧) الدستور: ٤٠٥/١ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ١٥/ن/١٣٣٣هـ/١٩١٤م: ٧٠ .
(٨) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢١/جا/١٣٣٣هـ/١٩١٤م: ٦٨ .
(٩) دفتر أراضي عمان (٥)، نومرو (دون): ١٤ . ودفتر أراضي عمان (٨) نومرو (دون): ٣٩ .) انظر: أوراق متري الزريقات، ورقة عنوانها «كرك وجوهندن رفقتلو متري افندي الزريقات»، نومرو (٣٥)، تاريخ ١٩ محرم ١٣٣٠هـ/٩ كانون الثاني ١٩١٢م.
(١٠) لمزيد من المعلومات عن الأراضي التي منحتها الدولة للمهاجرين، انظر ملاحق هذه الدراسة.

١٣ – مأمور أورمان (الغابات)[١]:

مهمته الاشراف على أمور الغابات في المنطقة وحمايتها من اعتداءات السكان[٢].

١٤ – مأمور الديون العمومية:

أنشئت ادارة الديون العمومية في الدولة العثمانية سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م لتسديد ديون الدولة الى الدائنين الأجانب، وقد وضعت الحكومة العثمانية عدة موارد تحت تصرفها مثل احتكار الملح والرسوم على الطوابع والمسكرات، وبيع التبغ، والجلود، وصيد الطيور والأسماك، وضريبة العشر على الحبوب في بعض الأماكن[٣]. وكان يمثل إدارة الديون العمومية في المنطقة مأمور يقيم في قصبة السلط[٤].

و – المجالس الإدارية في المنطقة:

أنشأت الدولة العثمانية بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي عددا من المجالس الإدارية لإعطاء السكان المحليين الفرصة للمشاركة في إدارة شؤونهم، وهذه المجالس هي:

١ – مجلس إدارة اللواء:

يتألف هذا المجلس من المتصرف (رئيسا)، والحاكم الشرعي ومحاسب اللواء ومدير التحريرات والمفتي[٥]، وعدد يتراوح بين ثلاثة وأربعة أشخاص يعينون بطريق الانتخاب.

وكانت مدة عضوية هذا المجلس سنتين، وكان يجري انتخاب جديد بحق نصف الأعضاء، ويجوز انتخابهم لأكثر من مرة[٦].

---

(١) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ١٣/ج/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٩٨-١٩٧ .

(٢) شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٩٨ . وانظر:

Redhouse, Turkish and English Lexicon, P. 246.

(٣) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ١٥٧ .

(٤) سجل شرعي السلط (١٧)، ج٢ ، ٣/ذ/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ٢٣٨ .

(٥) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٢١٦ .

(٦) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢٢٤ .

وتتمثل اختصاصات هذا المجلس في الإشراف على واردات اللواء ونفقاته وتدقيق ميزانيته، وادارة أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة والمحافظة عليها، والنظر في المبايعات والمزايدات والمقاولات العائدة للحكومة، وانشاء الطرق بين الأقضية[1].

٢ - مجلس ادارة القضاء:

يتألف من القائمقام (رئيسا)، والحاكم الشرعي، ومدير المال، وكاتب التحريرات، وعدد يتراوح بين ثلاثة الى أربعة أشخاص يعينون بطريق الانتخاب[2]. ومن الأمثلة على ذلك مجلس ادارة قضاء السلط سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، فقد تألف من القائمقام (رئيسا)، والنائب الشرعي، والمفتي، ومدير المال، وكاتب التحريرات، وأما الأعضاء المنتخبون فهم: حمود أفندي الحاج، وعباس افندي المصطفى، وعن النصارى موسى افندي الشعبان، ونيقولا افندي[3].

ويتولى مجلس ادارة القضاء معظم الصلاحيات التي يتولاها مجلس إدارة اللواء، ولكن في حدود القضاء[4]، وذلك إضافة الى الإشراف على تقسيم الأراضي التي تمنحها الدولة للمهاجرين من القفقاس والتركمان وغيرهم[5]،والمصادقة على القرارات التي تتخذها المجالس البلدية[6].

٣ - مجلس ادارة الناحية[7]:

يتألف من أعضاء مجلس اختيارية القرى في الناحية، على أن لا يتجاوز عدد الأعضاء عن كل قرية أربعة أشخاص. ويجتمع المجلس أربع دورات في السنة يحددها الوالي، ومن صلاحيات المجلس إنشاء الطرق والاهتمام بالزراعة والتجارة والصناعة

---

(١) الدستور: ١/٤١٤ - ٤١٥ .
(٢) دفتر أراضي عمان (٣)، نومرو (دون): ١٢٤ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م: ١٥٥ .
(٣) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٢٣٤ .
(٤) الدستور: ١/٤١٥ .
(٥) دفتر أراضي السلط (٤)، نومرو (٦١): ٣٠ . ودفتر أراضي السلط (٤)، نومرو (٨٥): ١٣٤ .
(٦) سجل شرعي معان (١)، ح١ ، ١/م/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١١٧ .
(٧) دفتر أراضي السلط (٦)، نومرو (٣٤): ٢ .

والمحافظة على النظافة وغيرها مما يتعلق بالناحية. ولا تكون قرارات هذا المجلس قطعية، وانما تتخذ بموافقة القائمقام[١].

٤ - مجلس إدارة القرية:

يتألف من امام المسجد والمخاتير[٢] والرؤساء الروحانيين للطوائف غير المسلمة[٣]، وأعضاء منتخبين يتراوح عددهم بين ثلاثة واثني عشر عضوا، وذلك حسب عدد سكان القرية[٤].

ومن مهام هذا المجلس النظر في القضايا التي تقع بين أهالي القرية، والمحافظة على النظافة فيها، وانتخاب حراسها، والاهتمام بالزراعة والتجارة، والمحافظة على أموال الأيتام، والاشراف على المدارس، وتعيين حصة القرية من العمال المكلفين بشق الطرق، ومراقبة أعمال المخاتير وتصرفاتهم[٥].

٥ - المجالس البلدية:

كان في المنطقة خلال فترة الدراسة ستة مجالس بلدية: في مركز لواء الكرك، ومراكز أقضية السلط والطفيلة ومعان، وناحيتي عمان ومأدبا، وتألفت المجالس البلدية من رئيس، وعدد من الأعضاء يتراوح بين ستة الى تسعة أشخاص[٦]، والى جانبهم عدد آخر من الأعضاء المشاورين هم: الطبيب[٧]، والكاتب[٨]، وأمين الصندوق[٩]،

---

(١) الدستور: ٤١٦/١ .
(٢) دفتر أراضي عمان (٨)، نومرو (دون): ٢١ . ودفتر أراضي عمان (٨)، نومرو (دون): ٢٩ .
(٣) الدستور: ٣٩١/١ .
(٤) الدستور: ٣٩٢/١ .
(٥) الدستور: ٤١٧/١ - ٤١٨ .
(٦) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١١ - ١٣١٢هـ/١٨٩٣ - ١٨٩٤م: ٢١٥ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥ هـ/١٨٩٧م: ٢١٧ ، ٢٢٠ .
(٧) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢٢٥ . وسجل شرعي معان (١)، ح١ ، ٢٧/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٨٨ .
(٨) دفتر أراضي السلط (٥)، نومرو (٢٨-٢٧): ٣٦٩ . وسجل شرعي عمان (٣)، ح١ ، ٢٩/ر/١/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ٤٩ - ٥٠ .
(٩) دفتر أراضي السلط (٥)، نومرو (٤): ٢٢٥ .

والجاويش[1]، والمفتش[2]. وعمل في بعض البلديات دلال للاشراف على المبايعات التي تقوم بها البلدية[3].

أما طريقة انتخاب أعضاء المجلس البلدي فقد حددها قانون البلديات لسنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م الذي نص على أنه لكل مواطن حق الاشتراك في الانتخابات ناخبا أو منتخبا إذا توافرت فيه الشروط[4]، فإذا كان يدفع ضريبة سنوية لا تقل عن خمسين قرشا، وكان عمره لا يقل عن خمس وعشرين سنة، وغير محكوم عليه بجناية يحق له الاشتراك في انتخاب أعضاء المجلس. أما الشروط الواجب توافرها في المرشح فهي أن يؤدي ضريبة سنوية لاتقل عن مائة قرش، وألا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وألا يكون محكوما عليه بالحبس لمدة سنة أو بجزاء آخر يعادله، وألا يكون تابعا لدولة أجنبية، أو عضواً في مجلس بلدي آخر أو متعهدا، وألا يكون من الموظفين في المدينة أو القصبة. وكان أعضاء المجلس البلدي ينتخبون لمدة أربع سنوات على أن يبدل نصفهم كل سنتين[5].

وكانت أهم صلاحيات المجلس البلدي: مراقبة الانشاءات العمرانية، وفتح الطرق وتعبيدها، والعمل على نظافة البلدة، وتنظيم مجاري المياه، ومراقبة الأوزان والمقاييس، وتحديد الأسعار، والاشراف على الصحة العامة[6].

وأما واردات البلدية فقد كانت من الرسوم والمبالغ المخصصة لها من قبل الحكومة، ومن الاعانات والهبات والعطايا التي تؤخذ من الذين يستفيدون من تنظيماتها، والرسوم التي تفرضها على المخالفين، ورسوم الكيل والوزن، ورسوم الذبيحة والحيوانات المباعة ضمن

---

(١) سجل شرعي عمان (٣)، ح١ ، ٢٨/ج/١٣٣٤ه/١٩١٥م: ٥٦ . وسجل شرعي عمان (٢)، ح٢/٤/ش/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ٥٩ .

(٢) سجل شرعي عمان (٣)، ج٢ ، ١٤/ش/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ٥٦ ، وسجل شرعي السلط (٧)، ج٣ ، ٢٧/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٦٥-٦٦ .

(٣) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢٤/جا/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ١ .

(٤) جريدة المقتبس، العدد ١١: ٤٠ . والعدد ٨٩٨: ١ - ٢ . ومحمد كرد علي، خطط الشام: ٥/ ١٣٢ .

(٥) جريدة المقتبس، العدد ٨٥٢: ١ . ومحمد كرد علي، خطط الشام: ١٣٣/٥ .

(٦) الدستور: ٤٢٠/١ . وعبد العزيز عوض، الادارة العثمانية: ١٣٢ .

حدود البلدية[١]، وأثمان الفضلات الناتجة عن توسيع الطرق وفتحها[٢].

٦ - تمثيل المنطقة في مجلس الولاية العمومي:

تضمن قانون الولايات العثماني لسنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م تشكيل مجلس عمومي في مركز الولاية يتألف من أربعة أعضاء منتخبين عن كل لواء، ويترأس اجتماعات المجلس الوالي أو من ينوب مكانه، ويجتمع أعضاؤه مرة في السنة، ولا تزيد مدة اجتماعاتهم ومناقشاتهم على أربعين يوما[٣]، ويتقاضى الأعضاء أجرة يومية مقدارها حوالي نصف ليرة عثمانية[٤].

ومن اختصاصات هذا المجلس مناقشة فتح الطرق السلطانية والمعابر داخل الولاية وتسويتها، وكذلك الطرق الموجودة في الأقضية والقرى، وانشاء الأبنية العامة وصيانتها، ومناقشة وسائل تطوير الزراعة والصناعة والتجارة ونشر التعليم، والنظر في مطالب الأقضية والألوية، وغير ذلك من أمور تهم الولاية[٥]. ووظيفة المجلس استشارية فقط، إذ يرفع توصياته الى الوالي (رئيس المجلس) الذي يقوم بإرسالها الى مركز الحكومة في الأستانة لأخذ الموافقة عليها[٦].

وقد مثل لواء الكرك في المجلس سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، كل من عودة أفندي القسوس عن مركز لواء الكرك، ويوسف أفندي السكر عن قضاء السلط، وعبد النبي أفندي النسعة عن قضاء معان، وعبد المهدي افندي محمود العوران عن قضاء الطفيلة[٧]. ولم تجر الدولة العثمانية انتخابات لممثلي المجلس في اللواء سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م، وانما

---

(١) الدستور: ١/٤٢٠ . ومحمد كرد علي، خطط الشام: ١٣٣/٥ . ودفتر القرارات الصادرة عن حاكم الحقوق المنفرد بدمشق، قرار (١٤٧٥): ١٢٤ .

(٢) سجل شرعي معان (١)، ح١ ، ١/م/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١١٧ .

(٣) الدستور: ١/ ٣٨٦ - ٣٨٥ .

(٤) أوراق متري الزريقات، ورقة حياته والمناصب الإدارية التي أوكلت اليه.

(٥) الدستور: ٣٨٦/١ ، ٤١١ - ٤١٠ ، وانظر: جريدة المقتبس، العدد ٨٣٨: ١ ، والعدد ٨٤٧: ٣ .

(٦) الدستور: ٣٨٦/١ .

(٧) عودة القسوس، مذكرات: ٥٤ ، ومنيب الماضي، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين: ١٠ .

عينت حسين أفندي الطراونة عن المسلمين، ومتري أفندي الزريقات عن النصارى[1]، ويعود ذلك الى انشغال الحكومة والأهالي بحركة الكرك. وفي سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٤م مثل لواء الكرك في المجلس كل من: علاء الدين أفندي طوقان، ومحمد أفندي الحسين عن قضاء السّلط، وزعل أفندي المجالي عن مركز لواء الكرك، وخليل أفندي التلهوني عن قضاء معان، وحسن أفندي العطيوي عن قضاء الطفيلة[2].

٧ - تمثيل المنطقة في مجلس المبعوثان:

ينتخب أعضاء مجلس المبعوثان بنسبة عضو واحد لكل خمسين ألف شخص من ذكور الدولة العثمانية لمدة أربع سنوات. ويعتبر المبعوث نائبا عن عموم العثمانيين. ويشترط في عضو المجلس أن يكون من تبعية الدولة العثمانية، وأكمل الثلاثين من عمره، وعلى معرفة باللغة التركية[3]. وقد مثل لواء الكرك في هذا المجلس توفيق بك المجالي، وذلك في دورتي ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م و ١٣٣٣هـ/١٩١٤م، ومحمد عطا الله أفندي الأيوبي في دورة سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م[4].

ثانيا - الجهاز القضائي:

كان الجهاز القضائي في الدولة العثمانية بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي على النحو التالي:

أ - القضاء الشرعي:

كان الحاكم الشرعي قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ينظر في القضايا كافة، ولكن بعد صدور قوانين التنظيمات العثمانية بدأ تنظيم القضاء الشرعي

---

(١) جريدة المقتبس، العدد: ٢٠ ، والعدد ٩٨: ٢ .

(٢) جريدة المقتبس، العدد ١٤٨٧: ١ ، والعدد ١٤٨٣: ١، وجريدة البشير، العدد ٢٣٦٢: ٣ ، ومنيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن: ١٠ .

(٣) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ١٧٨ .

(٤) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٧ مالية/١٩١١م: ٩٩ . وجريدة المقتبس، العدد ٥١٣: ١ . وجريدة البشير، العدد ٢٣٦٣ ، ١١ شباط ١٩١٤م: ٢ .

وتحديد اختصاصاته، التي اقتصرت على الأحوال الشخصية والأوقاف. وأما القضايا الحقوقية والجزائية فقد حولت الى المحاكم النظامية، وخولت دوائر الطابو النظر في قضايا البيع والشراء المتعلقة بالأملاك.

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أصدر السلطان عبد المجيد (١٢٥٥ - ١٢٧٨هـ/١٨٣٩ - ١٨٦١م) عدة قوانين لتنظيم القضاء الشرعي[١].

واستمر العمل على تنظيم هذا القضاء واصلاحه في عهد السلطان عبد العزيز (١٢٧٨ - ١٢٩٣هـ/١٨٦١ - ١٨٧٦م)، حيث قامت لجنة من كبار الفقهاء العثمانيين بجمع الأحكام وتحريرها وتبويبها في مجلد عرف باسم «مجلة الأحكام العدلية»، التي احتوت القوانين الشرعية والأحكام العدلية المطابقة للكتب الفقهية[٢]. وقد طبقت الأحكام الواردة في هذه المجلة في المحاكم الشرعية الموجودة في المنطقة[٣].

وكان الجهاز القضائي في المحاكم الشرعية الموجودة في المنطقة يتألف من: القاضي، والنائب الشرعي، والباشكاتب، والكتاب، والمترجم، والشهود، والمحضر، والأوضة جي (المراسل)[٤].

وكان في المنطقة خمس محاكم شرعية، واحدة في كل من: السلط والكرك والطفيلة ومعان وعمان.

ب - المفتي:

يأتي المفتي بعد الحاكم الشرعي في الأهمية، ومهمته هي إبداء الرأي في المسائل

---

(١) الدستور: ١٤٢/١ - ١٤٦ و ١٤٧ - ١٤٩ .

(٢) مجلة الأحكام العدلية: ١ .

(٣) سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ٢/ر/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٧٧ - ٧٨ . وسجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ٩/ر/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٣ . وسجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ٩/ل/١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) لمزيد من المعلومات عن الجهاز القضائي في المحاكم الشرعية، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك.

الفقهية التي تعرض عليه، وايجاد حلول لها[١]، وكان ينوب عن الحاكم الشرعي أثناء غيابه[٢]، كما كان يقوم ببعض المهام الأخرى كاجراء عقود الزواج والامامة والخطابة في المساجد[٣].

وكان المفتي على المذهب الحنفي، فهو الى جانب اجتهاده الشخصي كان يرجع الى مؤلفات الفقهاء من هذا المذهب، والى مجلة الأحكام العدلية[٤].

جـ - قائمقام نقيب الأشراف:

كان قائمقام نقيب الأشراف يتولى تسجيل وضبط المنحدرين من سلالة علي بن أبي طالب ومن زوجته فاطمة الزهراء بنت الرسول، صلى الله عليه وسلم[٥].

وقد كان قائمقام نقيب الأشراف يعين من قبل نقيب الأشراف في استانبول، ويقيم في مركز اللواء[٦]. وتولى منصب قائمقام نقيب الأشراف في المنطقة في الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٣١٦ - ١٣٢٦هـ/١٨٩٨ - ١٩٠٩م محمد أفندي بن تقي الدين[٧].

ومن العائلات التي أشارت اليها الوثائق الشرعية على أنها من الأشراف، عائلة الجعفري في الكرك[٨].

---

(١) سجل شرعي السلط (٢)، ح١ ، ٢٠/ل/١٣٠٤هـ/١٨٨٦م: ١٨٣ . وسجل شرعي السلط (٩)، ح١ ، ٨/ص/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١٧٩ . وسجل شرعي السلط (١١)، ح١ ، ١٨/ب/١٣٢٢هـ/١٩٠٤م: ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) سجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ٢٤/ذ/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ١٠٣ . سجل شرعي السلط (٢)، ح١ ، ١٩/ذ/١٣٠٣هـ/١٨٨٥م: ١٤٨ .

(٣) سجل شرعي السلط (٢)، ح١ ، ٢٧/ذ/١٣٠٢هـ/١٨٨٤م: ٢١ . وسجل شرعي السلط (١٨)، ح١ ، ١٧/ر/١/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٤٣ .

(٤) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ١٩٦ .

(٥) C. Van Arendonk "Sharif", E. 1. Vol. 4, P. 326.

(٦) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م: ٢٢٤. وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م: ٦١٥ . جريدة العصر الجديد، العدد ١١٣: ٤ .

(٧) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ١٩٦ .

(٨) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢، ١٢/ر/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٥ .

د - القضاء النظامي:

كان القضاء النظامي نتيجة من نتائج الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد صدر أول قانون يتعلق بالقضاء النظامي سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م، وهو قانون الجزاء الهمايوني، الذي بين مراتب الجرائم ودرجاتها وعقوباتها[١].

ثم صدر نظام تشكيل الولايات العثماني الذي نص على انشاء ديوان تمييز في كل ولاية، يتألف من ستة أعضاء: ثلاثة من المسلمين وثلاثة من غير المسلمين، عرفوا باسم المميزين للنظر في الدعاوى التي تفصل وتحسم قانونا ونظاما[٢].

وفي سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م صدر (نظام المحاكم النظامية) الذي قسمت محاكم الدولة بموجبه الى درجتين:

محاكم الدرجة الأولى، ومهمتها رؤية الدعاوى بداية.

ومحاكم الدرجة الثانية، ومهمتها رؤية الدعاوى بداية واستئنافا، وقد خول هذا النظام مجلس دعاوى القضاء النظر بالدعاوى بداية فقط، ومجلس التمييز الحقوقي في مراكز الألوية النظر بالدعاوى بداية واستئنافا[٣].

وقد تم تشكيل أول محكمة بداية في السلط سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م[٤]، وفي مطلع القرن العشرين أنشئت ثلاث محاكم بداية في الكرك ومعان والطفيلة[٥]. وتقسم محكمة البداية الى دائرتين: دائرة حقوق ودائرة جزاء[٦]، وكان لكل محكمة بداية رئيس

---

(١) الدستور: ٣٢٣/١ - ٣٧٣ .
(٢) الدستور: ٣٩٧/١ - ٤٢٠ .
(٣) الدستور: ١٧٣/١ - ١٧٦ .
(٤) سالنامة ولاية سورية سنة هـ/١٨٨٠م: ٢٤٠ .
(٥) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (دون): ١١٨ . وسجل شرعي الكرك (١)، ح٢ ، ٢١/١٣/ذ/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٥ . وسجل شرعي معان (١)، ح٣/٢/ج/١٣٢٣هـ/١٩٠٥م: ١٦٨ . وسالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية/١٩١٧ - ١٩١٨م: ٦٣٨ .
(٦) دفتر أراضي السلط (٣)، نومرو (٢٣): ١٠ ، ودفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (٣): ٨٥ . وسجل شرعي السلط (١٥)، ح٢ ، ١٩/ر/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١٤٩ - ١٥٠ .

ومدع عمومي، وعدد من الأعضاء يتراوح بين عضوين واربعة أعضاء، وعضو ملازم ينوب عن أحدهم اذا غاب[١]. ويتكون قلم محكمة البداية من: مأمور مقاولات[٢]، ومأمور إجراء[٣]، ومستنطق[٤]، وباشكاتب[٥]، وكتاب ومباشر[٦]. ومن الأمثلة التي توضح ذلك أن محكمة بداية الكرك تشكلت سنة ١٣٢٧ مالية/١٩١٠م من سيفي أفندي رئيسا، وفهمي أفندي معاون المدعي العمومي، وسعيد أفندي وكيل المستنطق، وحنا أفندي العمارين مأمور إجراء[٧]، وسعيد أفندي باشكاتب، ومحمود أفندي، وعبد الله أفندي كاتبي ضبط، وعطا الله أفندي الطراونة، وعطا الله أفندي السحيمات، ويعقوب أفندي المدانات، وعبد الله أفندي أعضاء، وسعيد افندي عضواً ملازما[٨].

وكان تعيين رئيس محكمة البداية والمدعي العمومي يتم بتنسيب من نظارة العدلية، وبموافقة من السلطان، ويعين المستنطق بقرار من لجنة العدلية في مركز الولاية[٩]. أما أعضاء المحكمة فينتخبون على أساس انتخاب أعضاء مجلس الادارة في اللواء والقضاء[١٠]، ويصدر الوالي لهم مراسيم (بيورلدي) إشعارا بانتخابهم لعضوية المحكمة، ومدة العضوية

---

(١) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٣ ، ١٨/ش/١٣٣٥هـ/١٩١٦م: ١٠٥ - ١٠٦ ، وسالنامة ولاية سورية ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢٢٨ .

(٢) دفتر أراضي السلط (٧)، نومرو (٢٣): ١٩٨ . وسجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ٢/ر/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٤٠ .

(٣) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (دون): ٤٨ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢١/ص/١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م: ٥٠ .

(٤) سجل شرعي معان (١)، ح٣ ، ٢/ج/١٣٢٣هـ/١٩٠٥م: ١٦٨ .

(٥) دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (١٢): ٨٦ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٢١/جا/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ٨٠ . وسجل شرعي السلط ٩٨)، ح١ ، ١٢/ش/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ١٢ .

(٦) سجل شرعي السلط(٧)، ح١ ، ١٨/ر/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١٢٧ .

(٧) جريدة العصر الجديد، العدد ١٥٠: ٣ .

(٨) أوراق متري الزريقات، ورقة عنوانها «كرك بدايت محكمة سي»، تاريخها ٥ نيسان ١٣٢٧ مالية/١٩١١م.

(٩) عودة القسوس، مذكرات: ٥٢ .

(١٠) الدستور: ٣٩٢/١ - ٣٩٥ .

سنتان ويجوز إعادة ترشيحهم لأكثر من مرة[1].

وتشكلت في مركز لواء الكرك محكمة استئناف سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م للنظر في الدعاوى التي ترفع اليها من محاكم بداية الأقضية التابعة للواء[2].

ثالثا: الجهاز العسكري والأمني:

١ - الجيش:

كانت الدولة العثمانية - في فترة الدراسة - مقسمة الى سبع دوائر عسكرية، وفي كل دائرة جيش خاص بها[3]. وكان يرابط في بلاد الشام الجيش السلطاني الخامس (بشنجي اردو همايون دائرة سي)[4]، الذي اصبح اسمه بعد سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م الجيش السلطاني الرابع (دردنجي اردو همايون دائرة سي)[5]، وكانت قيادته في مدينة دمشق، وقد ضم فرقا من الخيالة والمشاة والمدفعية. وكانت كل فرقة مشكلة من لواءين، وكل لواء تشكل من الآيين، وتألف آلآي من أربعة طوابير[6]. وكان يقيم في لواء الكرك في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين آلاي (امير لواء)[7]. وأشارت الوثائق

---

(١) أوراق متري الزريقات، ورقة مرسلة من والي سورية الى متري أفندي الزريقات، ٢٢ نيسان ١٣٢٨ مالية/١٩١١م.

(٢) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٢٠٣ .

(٣) حول الدوائر العسكرية. انظر: محمد أمين الطرابلسي، سمير الليالي :٢/٢٢١ - ٢٢٢ . وعبد العزيز عوض، الادارة العثمانية: ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١١ - ١٣١٢هـ/١٨٩٤ - ١٨٩٥م: ١٢٠ - ١٤٢ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١٣٨ - ١٥١ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ١٤٣ - ١٦٩ .

(٥) انظر: اوراق حسين الطراونة، الورقة المرسلة من قائد الجيش الرابع (دردنجي همايون)، دون تاريخ.

(٦) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: .١٥١ وسالنامة سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ١٤٣ - ١٦٩ . وسالنامة سورية سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ١٤٦ - ١٥٩ .

(٧) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١١ - ١٣١٢هـ/١٨٩٤ - ١٨٩٥م: ١٢٠ - ١٤٢م. وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١٣٧ - ١٦٣ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ١٢٥ .

الشرعية الى وجود بعض أفراد طابور النشانجي★ التاسع في لواء الكرك(١).

وقد أقامت الدولة في لواء الكرك أربع ثكنات للجند، واحدة في قصبة الكرك(٢)، والثلاث الأخرى في مراكز أقضية السلط والطفيلة ومعان(٣). كما أنشأت مستشفى عسكريا في قضبة الكرك لمعالجة المرضى والجرحى من جنودها(٤)، ويحتوي أربعين سريرا(٥)، وكان يديره طبيب عسكري برتبة يوزباشي★★.

هذا، وقد صدر قانون أخذ العسكر سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، الذي كلف بموجبه جميع المسلمين الذكور من سكان الدولة بأداء الخدمة العسكرية، باستثناء بعض الفئات مثل وحيد ابويه، وحكام الشرع، من سكان المساجد والجوامع، وذوي العلل المزمنة(٦). أما غير المسلمين فقد استثنوا من الخدمة مقابل دفع ضريبة البدل العسكري عند وصولهم سن التكليف، وحدد القانون ضريبة البدل العسكري بخمسين ليرة عثمانية(٧). وقد كانت الدولة - تمهيداً للتجنيد الإجباري - تقوم بإحصاء النفوس، وهو أمر كان يقابله الأهالي بالنفور والتمرد في كثير من الأحيان، ومن ذلك ما قام به أهالي الكرك سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م مما أدى الى وقوع حركة الكرك التي أسفرت عن تراجع الدولة عن تطبيق قانون الخدمة العسكرية على أهالي اللواء(٨).

★ النشانجي: كلمة تركية الأصل، وتعني القناصة. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٤٥٩ .

(١) انظر: سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ٨/م/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١١٨ .

(٢) دفتر أراضي الكرك (٤)، نومرو (١٤)): ١١٢.

(٣) جريدة البشير، العدد ١١٤٧: ٢ ، الحوراني (عمران الطفيلة)، جريدة المقتبس، العدد ٥٤٦: ١ . ودفتر أراضي معان (١)، رقم (٨). وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٦٨م: ٣٤٩ .

(٤) دفتر أراضي الكرك (٤)، نومرو (١٢): ١١٤ . وانظر:

Dowling, (Kerak in 1896), P.329. Jaussen, Coutumes des Arabes, P. 121.

(٥) نعيم حسان، (عمران لواء الكرك)، جريدة المقتبس، العدد ١١٠٧: ٢-١ .

★★ يوزباشي: كلمة تركية الأصل، وتعني القائد المسؤول عن حوالي (١٠٠) جندي. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ١٥٦٢ .

(٦) انظر: (قانون أخذ العسكر الجديد)، جريدة ولاية سورية، نومرو (١١٠٢ - ١١٠٤): ٢-١ .

(٧) انظر: (قانون اخذ العسكر الجديد)، جريدة ولاية سورية، نومرو (١١٢٨): ٢ .

(٨) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٢٠٩ .

ب - الأمن:

كان الجهاز الأمني في المنطقة ينقسم ثلاثة أقسام هي:

١ - قوات الضابطة:

كانت تتولى حفظ الأمن والنظام، وضبط المجرمين، وملاحقة اللصوص وقطاع الطرق، وإحضار المتهمين الى المحكمة، والإشراف على المسجونين[١]، وإطفاء الحريق، ونقل الرسائل والمعاملات الحكومية، ومرافقة جباة الدولة أثناء تحصيل الضرائب[٢].

وقد خدم أفراد من العناصر المحلية في سلك الضابطة، حيث عثرنا على بعض الأسماء في سجلات المحاكم الشرعية، فكان من أفراد الضابطة المشاة في قضاء السلط: سالم بن عبد النبر[٣]، وأحمد بن بركات أبو عنزة[٤]. وسليم بن أحمد بن سليمان المعايطة[٥].

٢ - قوات الزاندرمة★ :

مهمتها حفظ الأمن، وملاحقة الأشقياء، ومراقبة الحدود لمنع التهريب[٦]، وحماية السكة الحديدية الحجازية من اعتداءات القبائل البدوية[٧]، ورعاية شؤون المهاجرين[٨].

وقد قسمت ولاية سورية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي إلى ستة طوابير زاندرمة، يرأسها قائد برتبة ميرميران، وكان يرأس كل طابور قائد برتبة بيكباشي، هذا وقد

---

(١) سجل شرعي السلط (١١)، ج١، ٥/ب/١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م: ٢٠٨ .

(٢) الدستور: ٦٥٩/١ - ٦٦٠ .

(٣) سجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ٢٤/م/١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ١٧٦ . وسجل شرعي السلط (١٥)، ج٢ ، ٢/ص/١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ٣١ .

(٤) سجل شرعي السلط (١٥)، ح٢ ، ١٧/١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ٢٧ .

(٥) سجل شرعي السلط (١١)، ج١ ، ٢٩/جا/١٣٢٢هـ/١٩٠٤م: ١٦٤ .

★ الزاندرمة أو جاندرامة: كلمة تركية الأصل، وهي صنف من أصناف الأمن وظيفتها المحافظة على الأمن داخل حدود المدن والقصبات وخارجها. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي: ٦٩٥ .

(٦) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية: ١٥٩ .

(٧) سجل شرعي السلط (١١)، ح١ ، ٣٠/ب/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ٦٠ .

(٨) سجل شرعي عمان (٢)، ح٢ ، ٢٤/ش/١٣٢١هـ/١٩٠٣: ٦٧ - ٦٨ .

خصص لكل لواء طابور من قوات الزاندرمة[١]. وكان يقيم في لواء الكرك طابور الزاندرمة السادس[٢]، وقد قسم هذا الطابور الى خمسة بلوكات: البلوك الأول كان من المشاة ويرأسه ضابط برتبة يوزباشي، وقد وزع أفراده على مختلف أنحاء اللواء[٣]. والبلوك الثاني من الخيالة ويرأسه ضابط برتبة يوزباشي، وكان يقيم في قضاء السلط[٤]. والبلوك الثالث من الخيالة ويرأسه ضابط برتبة يوزباشي، ويقيم في مركز لواء الكرك[٥]. والبلوك الرابع من الخيالة ويرأسه ضابط برتبة يوزباشي، ويرابط أفراده في قضاء الطفيلة. أما البلوك الخامس فكان من الخيالة ويرأسه ضابط برتبة يوزباشي، ومركز إقامته في قضاء معان[٦].

وقد أشارت وثائق المحاكم الشرعية الى انخراط العناصر المحلية في سلك الزاندرمة المقيم في مركز لواء الكرك، مثل: سليمان بن اشتيوي الضمور أحد أفراد الزاندرمة في البلوك الثاني بقضاء السلط[٧]. وعيسى بن مهاوش البيايضة أحد أفراد طابور الزاندرمة

---

(١) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١١٠ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م: ١١١ - ١١٤ .

(٢) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١١٠ . وسجل شرعي السلط (١٧) ح١ ، ١١/ ج/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٦٣ . وسجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ١٣/ر/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٥٧ .

(٣) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١١٠، ٢١٦ . وسجل شرعي السلط (٩)، ح١ ، ٢٥/ل/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٤٦ . سجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ١١/ج/١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م: ٢٢٣ .

(٤) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١١٠ . وسجل شرعي السلط (٥)، ح٢ ، دون تاريخ: ٨٣ .

(٥) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ١١٠ ، وسجل شرعي الكرك (١)، ح١ ، ٧/ل/ ١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٢ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح٣ ، ٩/ل/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٤ . وسجل شرعي معان (١)، ح٣ ، ١٥/ذ/١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ٤٠ .

(٦) سالنامة ولاية سورية ١٣١١ - ١٣١٢هـ/١٨٩٤ - ١٨٩٥م: ٢١٣ ، ٢١٦ . وسالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧: ١١٠ . وسجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ٣/ر/١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م: ١٥٧ .

(٧) سجل شرعي السلط (٥)، ح٢، دون تاريخ: ٨٥ .

المقيم في مركز اللواء[١]. وأيوب بن أحمد بن عبد الله من مهاجري قرية وادي السير أحد أفراد مشاة البلوك الأول من طابور زاندرمة لواء الكرك[٢].

وبعد حركة الكرك سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م سرحت الدولة العثمانية بعض العناصر المحلية من سلك الزاندرمة الذين خدموا في مركز لواء الكرك أثناء قيام الحركة، ويعود ذلك الى تلكؤ هؤلاء في القيام بواجبهم أثناء الحركة[٣].

٣ - قوات البوليس (التفتيش):

صدر نظام هذه القوات سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، كما حدد النظام واجباتها، ومن هذه الواجبات: إجراء التحقيقات، ومراقبة الأجانب في المنطقة، والتدقيق في جوازات السفر، ومراقبة النظافة العامة والأسعار والأوزان والمقاييس[٤].

وبينما مارست هذه القوات صلاحياتها في مراكز لواء الكرك، وقضاء السلط، فقد خلا قضاء الطفيلة وقضاء معان من هذه القوات، ومن بين الأشخاص الذين تولوا هذه الوظيفة في قضاء السلط محمد حمدي أفندي، وذلك سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م[٥]، وأما في مركز لواء الكرك فقد تولى هذه الوظيفة عثمان أفندي بن إبراهيم سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٢[٦].

---

(١) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٣ ، ٨/ص/١٣٣٣هـ/١٩١٥م: ٦٥ .
(٢) سجل شرعي السلط غير المفهرس (١)، ح١ ، ر/١٣١٧/١هـ/١٨٩٩م: ٩٣ .
(٣) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ١٢/م/١٣٠٣هـ/١٩١١م: ١٠ .
(٤) الدستور: ٦٦٧/١ - ٦٦٨ .
(٥) سجل شرعي السلط (٢)، ح١ ، ٢/ر/١٣٠٥هـ/١٨٨٧م: ٢٣٥ .
(٦) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ١٣/ش/١٣٣٢هـ/١٩١٣م: ٥٨ .

الحياة الاقتصادية:

أدى موقع منطقة البلقاء ومعان والكرك - في الطرف الجنوبي الشرقي من إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط، والطرف الشمالي للإقليم الصحراوي وتباين تضاريسها الطبيعية، وتنوع مناخها - الى تنوع منتوجاتها الزراعية، وقد شملت هذه المنتوجات: الحبوب والخضروات والأشجار المثمرة، والأشجار الحرجية، وذلك إضافة الى النباتات البرية.

ولتوضيح الحياة الاقتصادية في المنطقة خلال فترة الدراسة لا بد من تناول جوانب هذه الحياة من: زراعة، وثروة حيوانية، ونشاط صناعي، ومواصلات، وتجارة، وضرائب، ورسوم ونقود.

وقبل التعرف على الزراعة لا بد من الإشارة الى أن الدولة العثمانية أصدرت قانونا سمي (قانون الأراضي العثماني)، وذلك في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ/٢١ نيسان ١٨٥٨م. فقد صنفت الأراضي في الدولة بموجب هذا القانون الى خمسة أصناف، هي: الأراضي المملوكة، والأراضي الأميرية، والأراضي الموقوفة، والأراضي المتروكة مثل الطرق العامة والمراعي والساحات والبيادر، والأراضي الموات(١).

ثم صدر نظام الطابو، وأنشأت الدولة في المنطقة دائرة لتسجيل الأراضي عرفت باسم (دائرة الدفتر الخاقاني)، وكان مركزها قصبة الكرك، وذلك لإجراء معاملات فراغ وانتقال الأراضي وتسجيلها بأسماء مالكيها، وإعطاء سندات بعد أن تتقاضى الدائرة الرسوم المفروضة عليها، وتأسست فروع لهذه الدائرة في أقضية السلط ومعان والطفيلة، وقد شجع صدور هذا النظام أصحاب الأراضي، وخاصة الأراضي الزراعية.

وعرفت المنطقة طرقا متعددة لاستثمار الأراضي، من أهمها:

١ - **الاستثمار المباشر:** وهي أن يقوم صاحب الأرض نفسه باستثمار أرضه، ويعاونه في ذلك أفراد أسرته.

---

(١) لمزيد من المعلومات عن أصناف الأراضي في الدولة العثمانية، انظر: الدستور: ١٤/١ - ٤٣ . ودعييس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية: ١ - ٦٣ .

٢ – المزارعة: وهي من الطرق القديمة في استغلال الأراضي الزراعية، وقد عرّفت (مجلة الأحكام العدلية) المزارعة بأنها: «نوع شركة على كوت الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر، يعني أن الأراضي تزرع والحاصلات تقسم بينهما»[١]، ويشترط في المزارعة الإيجاب والقبول بين الطرفين، ويمكن تقسيم المزارعة في المنطقة الى ما يلي:

أ – نظام الشراكة[٢]: يقدم المالك بموجب هذا النظام الأرض، بينما يقدم الفلاح العمل، ويشترك الاثنان في جميع النفقات، ويقسم الناتج بينهما مناصفة.

ب – نظام المرابعة[٣]: وهو من أكثر أنظمة المزارعة شيوعا في المنطقة، وبموجب هذا النظام يقدم المالك للفلاح الأرض وجميع النفقات واللوازم، بالإضافة الى ذلك يقدم الطعام والمسكن، وتكون حصة الفلاح ربع الغلة[٤].

جـ – نظام الخمس[٥]: ويقدم المالك بموجبه الأرض وجميع النفقات واللوازم، في حين يقدم الفلاح عمله، ويكون نصيبه خمس الناتج[٦].

٣ – التأجير: انتشرت في المنطقة خلال فترة الدراسة ظاهرة تأجير الأراضي والبساتين لمدة يتفق عليها الطرفان مسبقا، وقد تصل المدة الى عشر سنوات مقابل مبلغ معلوم من المال[٧]، أو من الغلة[٨].

---

(١) مجلة الأحكام العدلية: ٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٢) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ١٥/ذ/١٣٣٢/١هـ/١٩١٣م: ٩٠ – ٩١ . وسجل شرعي السلط (٩)، ح١ ، ٣/ذ/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٥٢ .

(٣) سجل شرعي السلط (١١)، ح٣ ، ١٨/ش/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ٧٦ – ٧٧ . وسجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ١٢/ل/١٣٢٩هـ/١٩١٠م: ٩٠ .

(٤) انظر: عصام عاشور، «نظام المرابعة»، مجلة الأبحاث: ٣٢/٣ – ٣٣ .
وانظر: Jaussen, Coutumes des Arabes, PP. 240 - 242.

(٥) سجل شرعي السلط غير المفهرس (٢)، ح١ ، ١٢/ت/١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ١٥٥ .

(٦) عاشور، «نظام المرابعة»: ٤٠ .
وانظر: Jaussen, Coutumes des Arabes, PP. 240 - 242..

(٧) سجل شرعي معان (١)، ح١ ، ١٥/ل/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٠٤ . وسجل شرعي السلط (٧)، ح٢ ، ٢٧/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٥٨ .

(٨) سجل شرعي السلط (٩)، ح٢ ، ٢/ش/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٠٤ . ودفتر تسجيل الاعلامات الصادرة من حاكم الحقوق المنفرد بدمشق، قرار (١٢٣٥): ٦٢ .

٤ – **المغارسة:** وهي من الطرق المتبعة في استثمار الأراضي الزراعية في المنطقة وتتم بموجب اتفاق بين صاحب الأرض والمزارع، يقوم المزارع بموجبه بغراسة أرضه بالأشجار المثمرة والعناية بها مقابل نصف الثمار الناتجة من البستان، واذا توفي صاحب الأرض أو المزارع فلورثتهما الحق في استغلال نصف ناتجها الى أن تنتهي مدة العقد المتفق عليها، وأما الأرض فتكون عائدة لمالكها[١].

٥ – **الضمان:** وهو من الطرق التي كانت شائعة لاستثمار الأشجار المثمرة عند ظهور الثمر[٢]، ويتم بموجب عقد بين صاحب البستان والمستأجر، يدفع المستأجر بموجبه مبلغا من المال مقابل ثمر البستان، وينتهي العقد بينهما بانتهاء موعد جني الثمر[٣].

ولتشجيع الزراعة، أنشأت الدولة في المنطقة عددا من المصارف الزراعية مهمتها تقديم القروض اللازمة للفلاحين، مما ساهم في تقدم الزراعة وازدهارها[٤].

وأول مصرف زراعي أنشىء في المنطقة كان بقصبة السلط، وذلك سنة ١٣٠٩ مالية/ ١٨٩٤م[٥]، وفتح فرع للمصرف في الكرك سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م[٦]، وفي سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م أسس فرع آخر للمصرف في قضاء الطفيلة[٧]. وقد كانت هذه المصارف تعطي القروض بعد أخذ الضمانات مثل رهن الأراضي أو تقديم الكفلاء.

وقد تأثرت الحياة الزراعية في المنطقة بعوامل متعددة مثل: تذبذب الأمطار من سنة الى أخرى، والصقيع، وارتفاع الحرارة كثيرا في بعض المواسم[٨]، والأمراض المعدية التي

---

(١) دفتر تسجيل الإعلامات الصادرة من حاكم الحقوق المنفرد بدمشق، قرار (١٣٩): ١٦٣ .
(٢) سجل شرعي السلط غير المفهرس (٢)، ح١ ، ١٤/ج/١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ١٤٥ – ١٤٧ وجمال الدين القاسمي، قاموس الصناعات الشامية: ٢/٢٨٤ – ٢٨٥ .
(٣) سجل شرعي السلط غير المفهرس (٣)، ح١ ، ١٧/ذ/١٣٢٩هـ/١٩١٠م: ٢٠٥ .
(٤) سجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ٧/ص/١٣٣٢هـ/١٩١٣م: ٤٩ . وسجل شرعي السلط (١٠)، ح١ ، ٢٥/ذ/١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٧٠ .
(٥) انظر: دفتر مصرف زراعي السلط، نومر (دون): ١٠ .
(٦) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٨ مالية/١٩١٢م: ٦٥٨ .
(٧) جريدة المقتبس، العدد ١٤٢٩: ٢ .
(٨) جريدة البشير، العدد ١٥٩٦: ٤ .

كانت تفتك بالسكان وحيواناتهم[١]، وأسراب الجراد التي غزت المنطقة أكثر من مرة وأتلفت كثيرا من المزروعات[٢]. كما أثرت على الحياة الزراعية عوامل أخرى منها اعتداءات القبائل البدوية المتكررة على الفلاحين وقراهم ومواشيهم ومزروعاتهم[٣]، وكثرة الضرائب وأساليب جبايتها المنفردة، إذ كانت الدولة تصادر حيوانات الفلاحين الذين يتأخرون عن دفع الضرائب[٤].

وتشمل المنتوجات الزراعية في المنطقة: الحبوب من قمح وشعير وعدس وكرسنة وحمص وجلبانة وفول وحلبة وسمسم وذرة. والخضروات كالبندورة والبصل والثوم والبامية والباذنجان والكوسا. والأشجار المثمرة وخاصة العنب الذي اشتهرت به السلط، وكذلك الزيتون الذي زرع فيها بكثرة أيضا وفي الشوبك من قضاء معان، والرمان والتين والدراق والسفرجل والأجاص والمشمش والخوخ والتفاح والليمون والتوت وغيرها مما زرع في أراضي المنطقة[٥].

وكانت الأشجار الحرجية والنباتات البرية تغطي معظم الأراضي في المنطقة، وخاصة المرتفعات الجبلية وبطون الأودية ومناطق مجاري المياه، ومن الأشجار البرية: البلوط والصنوبر والسنديان والبطم والدفلى والحور والصفصاف[٦]. وقد أغرت كثافة الأشجار الحرجية في المنطقة العثمانيين باستغلالها وقودا للقطارات[٧].

---

(١) جريدة البشير، العدد ١٠١٦: ٣ .

(٢) Jaussen, Coutumes des Arabes, PP. 249 - 251.

وانظر: جريدة البشير العدد ١٠٦٦: ٣ .

(٣) عودة القسوس، مذكرات: ٢ ، بيركهارت، رحلات: ٤٦/٢ .

Wallin, Travels in Arabia, P. 19.

(٤) سجل شرعي السلط (١٦)، ح١، ٢٩/ذ/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١٩٠ . سجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ٢٥/ر/١٣٣٠هـ/١٩١١م.

(٥) لمزيد من المعلومات عن المنتوجات الزراعية ومناطقها، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٢٥١ - ٢٧٢ .

(٦) خليل رفعت الحوراني، «الكرك (٦)»، جريدة المقتبس، العدد ٥٦٨: ١ .

(٧) جريدة القبلة، مكة المكرمة، العدد ١٤٦: ٣٠ . فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٦٥ - ٢٦٦ .

أما النباتات البرية في المنطقة فأهمها: السماق الذي كان ينمو بكثرة في البلقاء[1]، والدردار (الاشنان) الذي كثر في البلقاء وبادية معان[2].

واهتم سكان المنطقة بالثروة الحيوانية باعتبارها من مستلزمات الحياة الزراعية، فهي تستخدم لحراثة الأرض ودرس المحاصيل ونقلها، كما أن الفلاحين يعتمدون عليها في طعامهم، ولباسهم، ودفع مهور زواجهم[3]. وتتمثل الثروة الحيوانية بالأغنام والماعز[4]، والإبل[5]، والأبقار[6]، والحمير والبغال[7]، والخيول[8]، والنحل[9]. هذا إضافة الى ما عرفته المنطقة من طيور داجنة كالدجاج والأوز والحبش[10].

---

(١) سجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ٢٧/ل/١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ١٣ . وسجل شرعي السلط (١٧)، ح١ ، ١٣ جا/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) انظر: Selah Merrill, East of The Jordan, London, 1881, P. 474

وسيشار له فيما بعد هكذا: Merrill, East of The Jordan

وانظر:

Laurance Oliphant, The Land of Gilead, London 1880, P. 194

وسيشار له فيما بعد هكذا: Oliphant, The Land of Gilead.

(٣) سجل شرعي السلط (١١)، ح١ ، ١١/ج/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ٢١ . وسجل شرعي السلط (١٦)، ح١ ، ٢٧/ب/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ٩٦ . وسجل شرعي معان (١)، ح٣ ، ٢٥/ذ/١/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١١٢ .

(٤) سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ٥/ب/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٣٤ . وسجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ٣/ذ/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٨ . وسجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ١/ب/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٢٠ - ٢١ .

(٥) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٢ ، ٧/ص/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٢١ - ٢٢ .

(٦) سجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ٢١/م/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٦ . وسجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ١٦/ذ/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ١٠٤ .

(٧) سجل شرعي السلط (٥)، ح١ ، ١٨/جا/١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٧٠ . وسجل شرعي السلط (٩)، ح١ ، ١٣/ل/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٤٤ .

(٨) Jaussen, Coutumes des Arabes, P. 252.

(٩) سجل شرعي السلط (٢)، ح١ ، ٢٢/ذ/١٣٠٤هـ/١٨٨٦م: ٢٠٤ . وسجل شرعي السلط (٦)، ح١ ، ١/ب/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٢٠ - ٢١ .

(١٠) سجل شرعي السلط (١٧)، ح١ ، ٣/جا/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٨٤ . وسجل شرعي السلط غير المفهرس ح١ ، ١٤/ج/١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ١٤٥ - ١٤٧ .

وقامت في المنطقة عدة صناعات يدوية بسيطة للاستهلاك المحليّ، اعتمدت في معظمها على المواد الأولية المتوافرة، ومن أهم هذه الصناعات: الصناعات الغذائية التقليدية مثل: طحن الغلال بواسطة الطواحين المائية التي أقيمت على مساقط مياه السيول وقرب العيون، وقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الأراضي الى وجود ست وأربعين طاحونة في المنطقة خلال فترة الدراسة(١). وصناعة عصر الزيتون واستخراج زيته(٢)، وصناعة عصر السمسم واستخراج زيت السيرج(٣)، وصناعة تجفيف الفواكه، وخاصة العنب(٤).

ومن الصناعات المهمة التي عرفتها المنطقة أيضا صناعة الجلود(٥)، وصناعة النسيج والحياكة(٦). كما عرفت بعض الحرف مثل حرفة الحدادة التي ارتبطت بصناعة الأدوات الزراعية(٧). وحرفة النجارة التي ارتبطت بإنشاء المباني حيث كان النجارون يقومون بصناعة الأبواب والنوافذ والأدوات المنزلية الخشبية(٨).

هذا وقد جلب بعض الوافدين الى المنطقة مثل الشراكسة عدداً من الصناعات منها:

---

(١) لمزيد من المعلومات عن هذه الطواحين ومواقعها، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٢٨١ - ٢٩٣ .

(٢) سجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ١٩/ش/١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٩٤ .

(٣) سجل شرعي السلط (١٧)، ح١ ، ٣/جا/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٨٤ .

(٤) سالنامة ولاية سوريا سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٢٧٩ . وسجل شرعي السلط ٩١٧)، ح١ ، ٣/ جا/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٨٤ . وسجل شرعي السلط غير المفهرس (٢)، ح٢ ، ١٣/ر/ ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م: ١٤٧ - ١٥١ .

(٥) سجل شرعي السلط(٢)، ح٢ ، ٢١/ص/١٣٠٣ه/١٨٨٥م: ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦) سجل شرعي السلط (١٦)، ح٢ ، ٢٠/ش/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١٠٨ . وسجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ١٢/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٠ .

(٧) سجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ١٢/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٠ . وسجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ٥/ب/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٣٤ . وسجل السلط (١٣)، ح١ ، ١٥/ب/١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م: ٧٨ . وانظر: Wallin, Travels in Arabia, P. 11.

(٨) وسجل شرعي معان (١)، ح٣ ، ٢٥/ذ/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١١٢ - ١٢٥ . وسجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ٢١/م/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٦ . وسجل شرعي السلط غير المفهرس (٢)، ح٢ ، ١٩/ل/١٣٢٢هـ/١٩٠٤م: ٢٩ - ٣٢ .

صياغة الذهب والفضة[1]، وخياطة الملابس بواسطة الماكينات[2]، وصناعة الأسلحة كالسيوف والخناجر من الفضة[3].

واهتمت الدولة العثمانية بالمواصلات، وكان هدفها الأول من وراء ذلك إحكام قبضتها على المنطقة، وبالتالي تحقيق الأمن والرخاء فيها. وتمشيا مع هذه السياسة أنشأت في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين شبكة مواصلات برية وبرقية ربطت القصبات الرئيسية في المنطقة مع بعضها ومع غيرها من مدن الدولة العثمانية وولاياتها، ومن أهم هذه الموصلات: السكة الحديدية الحجازية.

وقد بدأ تنفيذ مشروع السكة الحديدية الحجازية في ٦ جمادى الأول ١٣١٨هـ/ ١ أيلول ١٩٠٠م. وجرى تدشين القسم الأول من الخط بين دمشق ودرعا في ٩ جمادى الثانية ودشن القسم الثاني بين درعا وعمّان، وافتتح القسم الثالث بين عمان ومعان في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٢٢هـ/ ١ أيلول ١٩٠٤م. وجرى الاحتفال بوصول الخط الى المدينة المنورة في ٥ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١ أيلول ١٩٠٨ م[4]. وتقدر مسافة الخط بين دمشق والمدينة المنورة بـ (١٣٠٢ كم)[5].

وكان للسكة الحديدية الحجازية أهمية دينية تتمثل في توفير الأمن والطمأنينة للحجاج، وأهمية اقتصادية وعمرانية وعسكرية، فقد ساعدت هذه السكة على زيادة التبادل التجاري بين المناطق التي تمر خلالها، فأصبحت حاجاتها من السلع والبضائع تأتي من الشام وبيروت وأوروبا، وكانت تصدر الفائض من منتوجاتها الزراعية والحيوانية الى أسواق المدن الكبرى والموانئ، كالشام وبيروت والمدينة المنورة وميناء حيفا. وفتحت بعض المحطات الواقعة على طريق السكة مثل عمان ومعان، وأصبحت مراكز حضارية تستقطب

---

(١) محمد خير حغندوقة، الشركس: أصلهم وتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم: ٦٣ .

(٢) سجل شرعي السلط (٧)، ح١ ، ٣/ش/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥ - ٦ .

(٣) سجل شرعي عمان (١)، ح٢ ، ١٢/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٠ . وسجل عمان (٢)، ح٣ ، ٢٢/جا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٢٤ - ٢٥ .

(٤) William Oschsenwald, The Hejaz Railroad, University of Virginia Press, America, 1980, PP. 50-52.

وسيشار له فيما بعد هكذا: Oschsenwald, The Hejaz Railroad.

(٥) مجلة المقتطف: ٨١١/١٠ .

التجار والمستثمرين من مختلف المناطق المجاورة لها كالقدس ونابلس والشام والخليل ونجد[1]. وأسهمت في توطيد سلطة الدولة في المناطق التي تمر فيها، حيث سهلت نقل الجنود العثمانيين بسرعة فائقة نسبيا للإسهام في إخماد حركات الأهالي المناوئة للدولة، ففي سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م أرسلت الدولة العثمانية بواسطة السكة الحديدية ثلاثة آلاف جندي لإخماد عصيان القبائل البدوية بين المدينة المنورة وينبع، وفي صيف سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م ساقت الدولة بالطريقة ذاتها ثمانية وعشرين طابورا من دمشق الى ميناء الحديدة في اليمن خلال أسبوعين. وفي سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م استعان سامي باشا الفاروقي - قائد الحملة الحورانية - بالخط الحديدي الحجازي لإرسال الجنود والمعدات الى جبل الدروز والكرك لإخماد الحركة فيهما[2].

وأنشأت الدولة العثمانية في المنطقة عددا من المراكز البرقية في السلط والكرك والطفيلة ومعان، وكذلك في عمان ومأدبا وقلعة المدورة[3]، كما أنشأت عددا من المراكز البريدية في هذه المراكز.

واكتسبت المنطقة أهمية تجارية متميزة بسبب موقعها الجغرافي المتوسط بين الشام والحجاز من جهة، ومصر والشام من جهة ثانية، وبسبب مرور قافلة الحج الشامي، وكذلك السكة الحديدية الحجازية فيها.

وكانت الفعاليات التجارية في المنطقة تقسم قسمين: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. وكانت العلاقات التجارية نشطة بين القصبات من ناحية والريف والبادية من ناحيةأخرى، حيث كان سكان البادية يجلبون منتوجاتهم الزراعية والحيوانية الى أسواق القصبات القريبة لبيعها نقدا أو مقايضة بسلع أخرى، وكان الفائض عن حاجة المنطقة يصدر الى المناطق المجاورة، فقد صدرت المنتوجات الزراعية والحيوانية الى كل من نابلس

---

(١) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٣٢٦ .

(٢) Ochsenwald, The Hejaz Railroad, P. 61

(٣) سالنامة ولاية سورية ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٣٢٩ . وسجل شرعي معان (١)، ح١ . ٢٦/ت/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٠ . وسجل شرعي السلط (٤)، ح٢ ، ٨/ذ/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١٨٩ .
Karl Baedeker, Palestine and Syria, Leipzig, 10 th Edition, 1912, P. 137-154.
وسيشار له فيما بعد هكذا: Baedeker, Palestine and Syria.

والخليل والقدس والشام، واستوردت منها الملابس والمواد الغذائية وغيرها مما تحتاج اليه[1].

وفرضت الدولة على رعاياها - ومنهم سكان المنطقة - أنواعا من الضرائب والرسوم، مثل: ضريبة الأعشار، وضريبة الويركو، ورسوم المواشي، وضريبة المسقفات، وضريبة البدل العسكري، وضريبة بدل الطريق، ورسم الطابو، ورسم المحاكم الشرعية[2].

أما النقود التي كانت متداولة في المنطقة فيمكن تقسيمها حسب المادة المضروبة منها الى: النقود النحاسية والنيكل، ومنها البارة[3]، والزلطة التي كانت رائجة في معان[4]. والنقود الفضية، ومنها: القرش[5]، والريال المجيدي[6]، والآلتيلق[7] والنقود الذهبية، ومنها: الليرة العثمانية أو المجيدية[8]. كما راجت في المنطقة خلال فترة الدراسة نقود ذهبية أجنبية كالليرة الانجليزية، والليرة الفرنسية[9].

أما الأوزان التي عرفت في المنطقة فهي الأوقية والرطل والقنطار. وأما المكاييل فكانت وحدتها الصاع الذي تكال به الحبوب والزبيب، والمد، والعلبة، والكيل، والعشراوية، والفردة. وأما وحدات المساحة فمنها الفدّان والقيراط. ومن المقاييس الذراع

---

(١) لمزيد من المعلومات عن النشاط التجاري، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٢٣٤ - ٣٤٩ .

(٢) لمزيد من المعلومات عن هذه الضرائب والرسوم، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٣٥٠ - ٣٦٠ .

(٣) سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ١٩/ذ/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١١١ ، وسجل شرعي السلط (٣)، ح٢ ، ٢٣/ر/١٣٠٨هـ/١٨٩٠م: ١٥٢ .

(٤) سجل شرعي معان (١)، ح١ ، ٧/ش/١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٩ .

(٥) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ٢٣/ص/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٢٤ - ٢٥ .

(٦) سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ١٩/ذ/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١١١ . وسجل شرعي السلط (٢)، ح٢ ، ٥/ج/١٣٠٤هـ/١٨٨٦م: ١٧٦ .

(٧) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٣٣٨ .

(٨) سجل شرعي السلط (٩)، ح١ ، ٢٥/ر/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م. وسجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ١٧/م/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٢ .

(٩) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م: ٣٣٨ . وسجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ١٧/م/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ١٢ .

والاستنبولي والذراع المعماري والدونم القديم[1].

وكان تحديد الأسعار، وضبط المكاييل والموازين والمقاييس من الواجبات التي أوكلت الى المجالس البلدية[2].

وقد تأثرت أسعار السلع في المنطقة بعدة عوامل منها: الطبيعية والصحية والأحداث المحلية. ففي سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م اصاب المنطقة قحط وفقدت سلع كثيرة مما أدى الى ارتفاع الأسعار[3]. وفي سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م ارتفعت الأسعار في الكرك بسبب سوء الأحوال الصحية حيث انتشر الوباء الأصفر (الكوليرا) الذي فتك بكثير من الناس[4]. وكانت الأسعار ترتفع نتيجة للأحداث المحلية، ففي سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م ارتفعت الأسعار بسبب حادثة الكرك، حيث بلغ سعر صاع الحنطة في قضاء السلط ستة قروش ونصف[5].

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الأوزان والمكاييل والمقاييس، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٣٧٥ - ٣٨٠ .

(٢) الدستور: ١/ ٤١٨ ، ٤٢١ . محمد كرد علي، خطط الشام: ٥/١٣٣ .

(٣) العزيزي، قاموس: ٣/١٨٦ .

(٤) جريدة البشير، العدد ١٥٧٨: ٢ .

(٥) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٢ ، ٢٢/ر١/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٣٥ - ٣٦ . وسجل شرعي السلط (١٧)، ح٢ ، ١٩/جا/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٦١ .

الحياة الاجتماعية:

لم تتوافر إحصاءات دقيقة لعدد السكان في المنطقة خلال فترة الدراسة، كما أن الدولة العثمانية كانت تواجه كثيرا من الصعوبات في هذا المجال، حتى أن محاولتها لإحصاء نفوس لواء الكرك في أواخر سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م جوبهت بالرفض، لخشية السكان من أن هدف الإحصاء هو زيادة الضرائب أو الخدمة الإجبارية في الجيش.

وكل ما يتوافر لدينا من إحصاءات للمجموع الكلي لسكان المنطقة يعود الى مطلع هذا القرن، حيث قدّر عدد سكان لواء الكرك سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٦م بحوالي (٨٠) ألف نسمة[١]، وبلغ عدد سكان اللواء سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م حوالي (١٠٠) ألف نسمة[٢]. وقد قدَّر نعيم حسان مراسل جريدة المقتبس في جنوبي ولاية سورية عدد سكان لواء الكرك سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م، بنحو (٦٩،٨٠٦) نسمة، منهم (٦١،٦٦٩) مسلما و (٨،١٣٧) من المسيحيين[٣]. وجاء في الإحصاء العثماني لسنة ١٣٣٢هـ/١٩١٤م الذي نشره ميرزامير (Meir Zamir) أن عدد سكان لواء الكرك يبلغ (٧٤،١٨٩) نسمة، كانوا موزعين على النحو التالي:

- مركز لواء الكرك ٢٠،٥٢٢ نسمة.
- قضاء السلط ٣٩،٩٩٥ نسمة.
- قضاء معان ٦،٠١٢ نسمة.
- قضاء الطفيلة ٧،٦٦٥ نسمة[٤].

وأما روبن (Ruppin) فقد قدر عدد سكان لواء الكرك سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٥م بحوالي (٧٠،٢٨٨) نسمة موزعين على النحو التالي:

- مركز لواء الكرك ١٩،٥٥١ نسمة.
- قضاء السلط ٣٧،٢٣٥ نسمة.

---

(١) مجلة المقتطف: ٢/١٧٦ .

(٢) خليل رفعت الحوراني، «الكرك (٧)». جريدة المقتبس، العدد ٥٧٠: ١ .

(٣) نعيم حسان «عمران لواء الكرك»، جريدة المقتبس، العدد ١١٠٧: ٢ .

(٤) Meir Zamir "Population Statistics of The Ottoman Empire in 1914 and 1919", Middle East Studies, London, Vol. 17. N. 1,(1981) PP. 85 - 97.

- قضاء معان ٥،٧٥٢ نسمة.
- قضاء الطفيلة ٧،٧٥٠ نسمة[1].

ويقسم السكان المحليون في المنطقة من الناحية الدينية الى فئتين هما: المسلمون والمسيحيون. وكان المسلمون يشكلون غالبية السكان، حيث تبلغ نسبتهم (٨٨،٤٪) من المجموع الكلي وكانت غالبيتهم على المذهب الحنفي[2]. وينقسم المسلمون من حيث نمط المعيشة الى : الفلاحين والبدو.

أما الفلاحون فهم سكان القصبات كالسلط والكرك والطفيلة ومعان والقرى التابعة لها. وتعتبر العشيرة أكبر وحدة اجتماعية، وهي تقسم الى عدة حمايل، وتتكون الحمولة من عدة أسر أو عائلات. وقد كان على رأس كل عشيرة شيخ يقوم بإدارة شؤونها، ووجد الى جانبه مختار أو أكثر. وكان المختار هو حلقة الوصل بين الدولة والعشيرة[3].

وأما البدو فيتمثلون في العشائر البدوية التي انتشرت في المنطقة خلال فترة الدراسة، وكان على رأس كل عشيرة شيخ يتمتع بنفوذ واسع على أفراد عشيرته، وكانت هذه العشائر ترجع - في الغالب - الى قضائها في فض منازعاتها حسب الأعراف والتقاليد المتبعة لديها[4].

ومن أهم العشائر البدوية في المنطقة: بنو صخر، وعبّاد، والعدوان، والعجارمة، وبنو حسن، والدعجة، والبلقاوية، وبنو حميدة، والسلايطة، والحجايا، والعمرو، والحويطات، وبنو عطية وغيرها.

ووجد النصارى في المنطقة في قصبتي السلط والكرك، وفي بعض القرى التابعة لهما، حيث سكن بعضهم في حارات وقرى خاصة بهم[5]. ومن طوائفهم: الروم

---

(١) A. Ruppin, Syrien als Wirtschaftsgebiet, Berlin, 1916, P. 186.

(٢) Wallin, Travels in Arabia, p. 11.

(٣) سجل شرعي الكرك (٢٢)، ح٢ ، ٢٩/جا/١٣٣٤هـ/١٩١٥م: ٨٣ . وسجل شرعي السلط (٩)، ح١ ، ١٤/ب/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٨٠ .

(٤) انظر: الخوري بولس سيور البولسي، عوائد العرب: ١٠٣ - ١٢١ .

(٥) سجل شرعي السلط (٣)، ح١ ، ٥/ج/١٣٢٧هـ/١٨٨٩م: ١٢١ . وسجل شرعي السلط (٢٦)، ح١ ، ٧/ذ/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ١١١ . وسجل شرعي الكرك (١)، ح٢ ، ٦/ر/١٣٣٣هـ/١٩١٤م: ٧٢ . ودفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (١): ٣٥ . ودفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (٧): ٢ .

الأرثوذكس[1]، والروم الكاثوليك[2]، واللاتين[3]، والبروتستنت[4]. وقد كان لكل طائفة من هذه الطوائف مختار وهيئة اختيارية تشرف على مصالحهم. وكان مختار طائفة الروم الأرثوذكس في السلط سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م. عايد الموسى الفاخوري[5]، ومختار طائفة اللاتين في السلط في الفترة الواقعة بين سنة ١٣٢٨ - ١٣٣١هـ/١٩١٠ - ١٩١٢م سليم بن سالم الزعمط[6]، ومختار طائفة البروتستنت في السلط سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م نعمة الفار[7].

ووفدت على المنطقة خلال فترة الدراسة عناصر من مختلف البلاد العربية، وذلك للبحث عن مصادر للرزق أو للعمل في الوظائف الحكومية العامة. ولم تكن إقامة هذه العناصر الوافدة في أماكن أو قصبات بذاتها، وإنما كانت تنتشر في كل قصبات المنطقة وأريافها[8]. وقامت هذه العناصر بنشاطات اقتصادية متنوعة ومهمة، وخاصة في مجالي الزراعة والتجارة[9]، حيث أقام هؤلاء علاقات تجارية مع السكان في القصبات والأرياف ومع البدو في مضاربهم[10].

كما وفدت على المنطقة بعض الشعوب المسلمة أثر احتلال الروس للقفقاس مثل:

---

(١) سجل شرعي السلط (٣)، ح٢ ، ١٩/ر/١٣٠٧هـ/١٨٨٩م: ٩١ . وسجل شرعي الكرك (١)، ح١ ، ١٤/ر/١/١٣٣٥هـ/١٩١٦م: ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٣ ، ٦/ر/١٣١٦هـ/١٩١٢م: ٢٨٥ .

(٣) سجل شرعي السلط (٣)، ح٢ ، ٢٣/ص/١٣٠٧هـ/١٨٨٩م: ١٧٩ . وسجل شرعي الكرك (١)، ح٢ ، ١٨/ج/١٣٣٥هـ/١٩١٦م: ١٠٥ .

(٤) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م: ١٧٩. وسجل شرعي السلط (٣)، ح٢ ، ١٠/ص/١٣٠٨هـ/١٨٩٠م: ١٤٠ .

(٥) سجل شرعي السلط (١٥)، ح٢/١١/ر/١/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١٤٠ .

(٦) سجل شرعي السلط (٨)، ح١ ، ١٥/ل/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ١١٣ .

(٧) سجل شرعي السلط (١٧)، ح٢ ، ٢٩/ذ/١٣٢٨هـ/١٩١٠م: ١٢ - ١٣ .

(٨) سجل شرعي عمان (١)، ح٢ ، ٢٢/ر/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٣٦ .

(٩) سجل شرعي السلط (١١)، ح١ ، ٢/ب/١٣٢٢هـ/١٩٠٤م: ١٩٨ . وسجل شرعي السلط (١٧)، ح٢ ، ١٤/ل/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ٢٢٧ . وسجل شرعي معان (١)، ح٣ ، ١٥/ذ/١٣١٨هـ/١٩٠٠م: ٤٠ . وسجل شرعي عمان (١)، ح١ ، ٢٠/جا/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١٢١ .

(١٠) سجل شرعي السلط (١٥)، ح٢ ، ٢٦مر/١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ٥٠ .

الشركس الذين هاجروا الى المنطقة خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٢٩٦ - ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٨ - ١٩٠٩م. وقد منحتهم الدولة بعض الأراضي في عمان ووادي السير وصويلح وناعور والرصيفة، وياجوز، وأنشأوا القرى الخاصة بهم في هذه المواقع[١]. ومن هذه الشعوب الداغستان الذين تعود أول اشارة الى وجودهم في المنطقة الى سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م[٢]، وقد أقاموا في صويلح وعمان[٣]. ومنها الشيشان الذين سكنوا الرصيفة سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، وصويلح سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م. ومن الشعوب الأخرى التي وفدت الى المنطقة اللازكي والتركمان والأرمن[٤].

وكانت العشائر البدوية المجاورة للمهاجرين القفقاس في المنطقة تعتدي عليهم وتتحرش بهم لادعائها بملكية الأراضي التي منحتها الدولة العثمانية لهم، وقد اضطر الشركس للدفاع عن أنفسهم أكثر من مرة[٥].

أما علاقة الشركس مع السكان الفلاحين فقد كانت حسنة تسودها المودة والتآلف والمصاهرة[٦].

وأكدت التشريعات العثمانية على المساواة التامة بين السكان في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم. وسمحت الدولة لأهل الذمة بتطبيق شرائعهم، وممارسة طقوسهم، وإنشاء المدارس الخاصة بهم، وبناء كنائسهم وأديرتهم وتجديدها[٧].

وكانت العلاقة بين السكان المسلمين والمسيحيين في المنطقة نشطة، تسودها المحبة والتآلف وحسن الجوار والمصالح المشتركة[٨]، باستثناء خلافات وتوترات طفيفة كانت

---

(١) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٤٣٠ - ٤٣٨ .

(٢) سجل شرعي عمان (٢)، ح٢ ، ٤/ذا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٣ .

(٣) سجل شرعي السلط (١٠)، ح٢ ، ٢٣/ذا/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٢١٩ .

(٤) سجل شرعي عمان (٢)، ح٢ ، ٤/ذا/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٣ .

(٥) لمزيد من المعلومات عن هذه الشعوب، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٤٣٩ - ٤٤٢ .

(٦) سجل شرعي السلط (٤)، ح١ ، ٣/ل/١٣٠٨هـ/١٨٩٠م: ١٠ . وسجل شرعي السلط (٨)، ح١ ، ٢٢/ش/١٣٣١هـ/١٩١٢م: ١٠٦ .

(٧) الدستور: ٥ - ١٠ .

(٨) سجل شرعي السلط (٣)، ح١ ، ٣/ر/١٣٠٦هـ/١٨٨٨م: ٤٣ . وسجل شرعي السلط (٧)، ح٢ ، ٣٣/ر/١/١٣٢٠هـ/١٩٠٢م: ٤٠ .

تقع أحيانا[1].

وقد عانى سكان القصبات والقرى على حد سواء من اعتداءات القبائل البدوية المتكررة على مواشيهم وأراضيهم الزراعية[2]، وفي غياب السلطة القوية القادرة على كبح جماحهم، اضطر السكان المستقرون في مختلف أنحاء المنطقة الى التوصل الى نوع من التفاهم مع القبائل المجاورة لهم، يدفعون بموجبه مبلغا سنويا من المال، أو كمية من الحبوب تعرف باسم (الخاوة) لقاء حماية مواشيهم ومزروعاتهم من النهب والسلب[3]. وكانت هذه الخاوة تخف تدريجيا كلما امتدت سلطة الدولة الفعلية الى المنطقة، مما يساعد على توفير الأمن والحماية للسكان المستقرين[4]، وبالتالي يشجعهم على الاقامة وسط أراضيهم وزراعتها[5]، ولكي تضمن الحكومة العثمانية عدم اعتداء العشائر البدوية على السكان المستقرين كانت تأخذ على مشايخهم العهود والمواثيق لدى كاتب العدل، فمثلا في سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م أخذ قائمقام الطفيلة العهود والمواثيق على مشايخ عشيرة المناعين بعدم اعتداء أفرادها على ريف القضاء[6]. وعلى الرغم من الاعتداءات التي كانت تقوم بها القبائل، كانت هناك علاقات تجارية نشطة بينهم وبين الفلاحين، فقد كان البدو يقايضون المواشي والسمن واللبن والصوف بما يحتاجون اليه من مواد غذائية وملابس وأحذية وأوان[7].

ولم تكن العلاقات ودية بين البدو أنفسهم، إذ كثيرا ما كانت النزاعات تنشب بينهم

---

(١) Jaussen, Coutumes des Arabes, P. 421.

(٢) Wallin, Travels in Arabia, p. 19.

Gary Hill, With The Bedouins, London, 1891, p. 71

وانظر: جريدة البشير، العدد ٩٦٢: ٤ .

(٣) بيركهارت، رحلات: ٢/ ٤٦ .

H.B. Tristram, The Land of Moab, London, 1873, pp. 94-95.

Wallin, Travels in Arabia, pp. 8-9.

(٤) Robinson Lees, Life and Adventure Beyond Jordan, London, (N.D), p. 83.

(٥) عودة القسوس، مذكرات: ٥٢ .

(٦) جريدة المقتبس، العدد ٤١٣: ٣ .

(٧) Jaussen, Coutumes des Arabes, p. 259.

وانظر: Wallin, Travels in Arabia, p. 9.

بسبب الخلاف على ملكية الأراضي، أو التزاحم على المراعي ومصادر المياه[١].

وجنحت الدولة العثمانية الى مهادنة العشائر البدوية واسترضائها، واتبعت أساليب متنوعة في علاقاتها معها. ولضمان سلامة قافلة الحج الشامي وتأمين حمايتها من اعتداءات هذه العشائر كانت الدولة تلجأ الى دفع مبالغ سنوية نقدية أو عينية أطلق عليها اسم (الصرة) الى العشائر القوية الواقعة على طول طريق الحج الشامي[٢]. ومن الأمثلة على ذلك: كان الشيخ كليب بن قبلان الحويطات يتقاضى (١٠٨) قروش ونصف أردب شعير في موكب الحاج الشامي كل سنة[٣]، وكان الشيخ غرسان بن اذياب بن عودة الذيابات الحويطات يتقاضي (٤٠) قرشا من موكب الحاج الشامي[٤].

ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية تعتمد على العشائر البدوية في نقل الحجاج والمؤن مقابل أجرة معينة، فقد ذكر الرحالة لورنس أوليفانت (Oliphant) أن عشيرة بني صخر كانت تقوم بتأجير جمالها للدولة من أجل نقل الحجاج[٥]، وكانت قبيلتا بني صخر والحجايا تقومان بنقل المؤن، وخاصة الشعير الى القلاع الواقعة على طريق الحاج الشامي قبل ذهاب القافلة من دمشق[٦]. وعندما تمتنع العشائر البدوية عن دفع الضرائب كانت الدولة تجرد الحملات العسكرية، وتجبرها على الطاعة والانقياد ودفع ما يترتب عليها، ومنع اعتداءاتها على القرويين، ففي سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م أرسلت حملة عسكرية تمكنت من فرض سلطة الدولة في القضاء[٧]، وفي سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م أرسلت حملة عسكرية الى عشيرة بني صخر وأجبرتهم على دفع (٣٠٠) جمل مقابل الضرائب المستحقة على العشيرة[٨].

---

(١) Robinson Lees, Life and Adventure, p. 24.
وانظر جريدة البشير، العدد ٣٤٦: ٣ .
(٢) سجل شرعي معان (١)، ح١ ، ٩/ش/١٣٠٦هـ/١٨٩٨م: ٩ . عز الدين التنوخي، الرحلة: ١٥ .
(٣) سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ٥/ص/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١٢٣ .
(٤) سجل شرعي معان (١)، ١٠/ل/١٣١٩هـ/١٩٠١م: ٥٥ .
(٥) Oliphant, The Land of Moab, pp. 121-122.
(٦) انظر: دفتر مفصل، أحمال بني صخر والحجايا، ورقة ١ - ١٠ . وسجل شرعي القدس (٢٨٥)، ح١ ، ٧/ذ/١٢١٩هـ/١٨٠٤م :١٠٤ - ١٠٥ .
(٧) محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٤٥٣ .
(٨) جريدة ولاية سورية، نومرو (١١٣١): ١ .

هذا وقد قامت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بجهود كبيرة في تشجيع العشائر البدوية على الاستقرار والتخلي عن حياة التنقل والترحال، والقيام بكل ما من شأنه استغلال الريف اقتصاديا.

الحركة التعليمية:

شملت الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الناحية التعليمية، فبعد عودة العثمانيين الى بلاد الشام سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، اتخذت الدولة خطوات عملية في سبيل إصلاح التعليم وتحسينه، فأصدرت قانون إصلاح التعليم ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م الذي خول الدولة حق الإشراف على مختلف مراحل التعليم في المدارس، وذلك عن طريق ديوان المعارف العمومية، وقد نص القانون على مجانية التعليم، وحق تعيين معلمين من غير رجال الدين، كما نص أيضا على الأخذ بطرق التدريس الحديثة، وبموجب هذا القانون قسم التعليم الى ثلاث مراحل[1]:

١ - المرحلة الابتدائية: وتدرس فيها القراءة والكتابة والحساب ومهارة الخط الى جانب العلوم الدينية.

٢ - المرحلة الرشدية: ويدرس فيها النحو والصرف والخط والإنشاء والتاريخ والجغرافيا والهندسة إضافة الى العلوم الدينية.

٣ - المرحلة العالية: انحصرت في بداية الأمر في العاصمة استانبول واشتملت على مدرسة للطب، وأخرى للزراعة، ودار للمعلمين.

وفي سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م صدر نظام المعارف العمومية، وقد قسمت المدارس في الدولة العثمانية بموجبه إلى قسمين: المدارس العمومية (الرسمية)، والمدارس الخصوصية[2].

أما المدارس العمومية فهي المدارس التي تديرها وتشرف عليها الدولة، وهي خمس مراحل: الابتدائية، والرشدية، والاعدادية، والسلطانية، والعالية.

وأما المدارس الخصوصية فهي التي تخضع لإشراف الدولة، أما تأسيسها وإدارتها فمتروك للأفراد والجماعات، سواء كانت من رعايا الدولة، أم من الأجانب.

---

(١) أحمد سراج الدين، «الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر»، مجلة الأبحاث: ٣/٣٥ .

(٢) الدستور: ٢/١ ، ١٧٤ .

ويمكن تقسيم التعليم في المنطقة خلال فترة الدراسة الى ثلاث أنواع هي: الكتاتيب، والمدارس الحكومية، والمدارس الطائفية.

والكتاب نظام تعليمي عرف منذ زمن طويل، ويتولى التدريس في الكتاب معلم هو شيخ الكتاب، وربما كان التعليم في المسجد أو منزل الشيخ، وتقتصر المناهج الدراسية في الكتاب على تعليم القراءة والكتابة الأساسية، وبعض المهارات الحسابية، وحفظ القرآن الكريم الذي يحتل المقام الأول[١]. وقد انتشرت هذه الكتاتيب في أنحاء متفرقة من المنطقة بما في ذلك مضارب البدو. وظلت تؤدي رسالتها حتى بعد خروج العثمانيين منها.

وانتشرت المدارس الابتدائية انتشارا واسعا، حيث نص نظام المعارف العمومية على فتح مدرسة ابتدائية في كل محلة أو قرية أو في كل محلتين أو قريتين على الأقل، على أن يدفع الأهالي تكاليف إنشائها ومخصصات المعلمين فيها. وتعتبر الدراسة في هذه المرحلة إلزامية من سن السادسة الى سن العاشرة للبنات، ومن سن السابعة الى سن الحادية عشرة للذكور[٢]. باستثناء من لايمكنهم الحضور لأسباب صحية، أو لانشغالهم بالزراعة والحصاد، ومن كانت إقامته تبعد نصف ساعة أو أكثر عن أقرب مدرسة، ومن يثبت أنه يتعلم القراءة والكتابة في بيته أو في مكان مخصوص. هذا وقد وجد في المنطقة خلال فترة الدراسة ٢٢ مدرسة ابتدائية، منها مدرستان للإناث[٣].

وكان التلاميذ بعد تخرجهم من المدارس الابتدائية يلتحقون بالمدارس الرشدية التي اشترط نظام المعارف العمومية فتحها في كل قصبة يتجاوز عدد سكانها حوالي خمسمائة بيت، وكانت مدة الدراسة في هذه المدارس أربع سنوات[٤]، ومن هذه المدارس واحدة في قصبة الكرك[٥]، وأخرى في قصبة معان الحجازية[٦]، وثالثة في قصبة الطفيلة[٧]. ورابعة

---

(١) حسين الطراونة، مذكراته: القسم الخاص في حياته: ١ .

(٢) الدستور: ١/ ١٥٦ - ١٥٧ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه المدارس، انظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٤٩٥ - ٥٠١ .

(٤) الدستور: ٢/ ١٥٩ .

(٥) الحوراني، «ماضي الكرك وحاضرها (٤)»، جريدة المقتبس، العدد ٥٥٣: ١ .

(٦) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م: ٣٦٠ . والحوراني، «ماضي الكرك وحاضرها (٤)»، جريدة المقتبس، ٥٥٣: ١ .

(٧) جريدة المقتبس، العدد ٨٦٢: ١ .

في قصبة السلط[1].

وكان يشرف على المدارس الرسمية في المنطقة مجالس للمعارف، وغالبا ما كانت تتألف من كبار الموظفين في اللواء والقضاء، وعدد من الأعضاء المنتخبين عن الأهالي. فعلى سبيل المثال تشكل مجلس معارف قضاء السلط سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م من : النائب الشرعي صالح أفندي غزي رئيسا، وداود أفندي مهيار، وراغب أفندي شموط، وكايد أفندي الياسين، وعلي أفندي عطية، ويوسف أفندي بن ابراهيم مهيار أعضاء، وحسين وهبة كاتبا وأمينا للصندوق[2].

وبالإضافة الى المدارس الحكومية انتشرت في المنطقة المدارس الطائفية والإرساليات التبشيرية الأجنبية، وساعد على وجودها نظام الملة الذي انتهجته الدولة العثمانية، وسمحت بموجبه للطوائف غير المسلمة بتأسيس المدارس الخاصة بها تحت ادارة وإشراف رؤسائها الروحيين. كما أن نظام الامتيازات الأجنبية سهل للدول الأوروبية أن تبعث بإرسالياتها الى مختلف مناطق الدولة العثمانية، وتنشيء مؤسسات تعليمية، ومؤسسات اجتماعية أخرى[3].

وقد تأسست أول مدرسة في السلط على نفقة بطريركية الروم بالقدس سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، وضمت تلك المدرسة معلما واحدا وحوالي (٦٠) طالبا[4]. وأنشأت البطريركية اللاتينية في القدس سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م مدرسة للذكور في السلط كانت تضم سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م معلمين وحوالي (٦٠) طالبا[5]. وفي سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م افتتحت البطريركية مدرسة للبنات في السلط كانت تضم معلمة و (٢٠) طالبة[6]. كما أنشأت مدرسة في قرية الرميمين وأخرى في قرية الفحيص في سنوات لاحقة[7]. وفي سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٥م سمحت الدولة العثمانية للبطريركية اللاتينية في

---

(١) جريدة المقتبس، العدد ٥١٣: ٢ .
(٢) سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م: ٢٢٤ - ٢٣٠ .
(٣) أحمد سراج الدين، الحركة التربوية: ٣٢١ .
(٤) شاهين مكاريوس، «المعارف في سورية» مجلة المقتطف: ٥٣٣/٩ .
(٥) شاهين مكاريوس «المعارف في سورية»: مجلة المقتطف: ٥٣٣/٩ .
(٦) المرجع نفسه، والصحيفة نفسها.
(٧) جريدة البشير، العدد ٩٨١: ١ .

القدس بتأسيس مدرسة في الكرك[١]، وبعد ذلك بخمس سنوات سمحت لها بتأسيس مدرسة في مأدبا [٢]. واستمر إنشاء المدارس للذكور والإناث في مختلف نواحي المنطقة من قبل الطوائف المسيحية، ومنها مدرسة راهبات الوردية في السلط[٣]، ومدرسة راهبات الوردية في الفحيص[٤]، ومدرسة للبنات في قصبة الكرك[٥]، ومدرسة تابعة لطائفة البروتستانت في قصبة السلط[٦].

وأشارت السجلات الشرعية المتعلقة بالمنطقة خلال فترة الدراسة الى عدد من الأفراد الذين كانوا يتعاطون بيع الكتب وشرائها[٧]، كما أوردت عناوين بعض تلك الكتب ومنها: فتاوى علي أفندي[٨]، وترجيح البينات[٩]، والدرر في فقه الامام أبي حنيفة[١٠]، وتنقيح الفتاوى الحامدية[١١]، ومجلة الأحكام العدلية.

أما المكتبات فقد أشارت السجلات الشرعية الى واحدة منها تعود ملكيتها للحاج مصطفى بن داود بن عبد الله الجزائري من سكان قصبة السلط، وقد احتوت ما يزيد على (٥٠) مجلدا، منها: تفسير الجلالين، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، ووفيات الأعيان، والكامل في التاريخ لابن الأثير وغيرها[١٢].

---

(١) انظر: وثيقة إنشاء المدرسة التي تعود الى سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٥م والمحفوظة في كنيسة اللاتين في جبل اللويبدة.

(٢) Pierre Medibille, Salt History, Dune Mission, Jerusalem, 1961, p. 55 .

(٣) دفتر كنيسة البروتستانت في السلط: ٦ .

(٤) جريدة البشير، العدد ٨٤٤: ٢ .

(٥) نعيم حسان، «عمران لواء الكرك»، جريدة المقتبس العدد ١١٠٧ : ٢ .

(٦) دفتر كنيسة البروتستانت في السلط: ١ .

(٧) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٤ ، ٩/ذ/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٧ - ٨ . وسجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ٢٧/ش/١٣٢٦هـ/١٩٠٨م: ٩٨ .

(٨) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٣ ، ٨/ش/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٧ .

(٩) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ٩/ذ/١٣٢٩هـ/١٩١١م: ٨ .

(١٠) سجل شرعي السلط (١٣)، ح١ ، ١٤/ش/١٣٢٧هـ/١٩٠٩م: ٢٤٦ .

(١١) سجل شرعي معان (١)، ح٢ ، ١/ش/١٣٢١هـ/١٩٠٣م: ١٣٤ .

(١٢) سجل شرعي السلط غير المفهرس (٢)، ح٢ ، ٢٢/ش/١٣٢٤هـ/١٩٠٦م: ١٤٧ .

الحركات المحلية:

قام في المنطقة خلال فترة الدراسة عدد من حركات العصيان قام بها الأهالي ضد الدولة العثمانية، وتعددت الأسباب التي دفعت الى الاحتكاك المباشر بين الطرفين، ومن ذلك إخلال العشائر بالأنظمة والأمن بسبب اعتداءاتهم على الفلاحين، وعدم رغبتها في دفع الضرائب وبالتالي الاعتداء على الجباة، ورفضهم للتجنيد الاجباري.

فقد آوت عشيرة بني حميدة عددا من الاشخاص المهمين والفارين من الخدمة العسكرية من سكان المناطق المجاورة، واعتدت على الفلاحين وعلى بعض موظفي الحكومة، ورفضت دفع الضرائب المتراكمة عليها للدولة والبالغة (٢٠٠٠٠٠) قرش، بالإضافة الى خروجها عن طاعة الدولة وتمردها عليها. ولذلك اضطر والي سورية الى تجهيز قوة عسكرية في شهر ذي القعدة سنة ١٣٠٦هـ/ تموز ١٨٨٩م بقيادة فوزي باشا قائد زاندرمة ولاية سورية، توجهت الى مضارب بني حميدة الواقعة قرب قرية ذيبان، فاستنفر بنو حميدة العشائر المجاورة لنجدتهم ، وخاصة عشيرة المجالي. وعندما علم قائد القوة فوزي باشا سار نحوهم فتركوا القرية الى وادي الموجب حيث تحصنوا، إلا أن الجنود أطلقوا عليهم نيران أسلحتهم مما أدى الى تفرقهم في الجبال الوعرة والهضاب، وقتل ستة أشخاص وجرح أكثر من عشرين منهم ومن أعوانهم(١). وما لبثوا أن لجأوا الى قائد القوة العسكرية طالبين العفو، معلنين الطاعة، وتعهدوا بدفع الضرائب المستحقة عليهم، ولكي يفوا بالتزاماتهم أخذ منهم أولاد مشايخهم رهائن، واحتفظ بهم الى أن سددوا التزاماتهم، وعندما عاد فوزي باشا الى قصبة السلط اصطحب معه مشايخ بني حميدة وكساهم بالخلع ليضمن ولاءهم وطاعتهم للدولة(٢).

وبعد أن أخضع فوزي باشا عشيرة بني حميدة، وأجبرهم على دفع الضرائب المترتبة عليهم، توجه على رأس قوة عسكرية الى مضارب عشيرة الشرارات في قضاء السلط، وذلك في أواخر ذي القعدة ١٣٠٦هـ/ تموز ١٨٨٩م، وطلب منهم دفع رسوم المواشي

---

(١) جريدة البشير، العدد ٩٨١: ١ - ٢ .

(٢) جريدة البشير، العدد ٩٧٢: ٣ ، وانظر: محمد الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك: ٤٥٨ - ٤٦٠ .

المفروضة عليهم. ولما رفضوا بحجة أنهم دفعوا هذه الرسوم إلى مشايخهم الذين اقتسموها فيما بينهم، أمرهم مرة أخرى بتعداد المواشي ودفع الضرائب، فتمردوا، واشهروا السلاح بوجهه، وجرحوا اثنين من جنوده، مما اضطره الى استخدام القوة معهم، فقتل أربعة وأصاب ستة آخرين بجراح، وصادر جميع أسلحتهم، كما صادر حوالي مائتي ناقة مقابل رسوم المواشي(1).

وتعد حركة الشوبك أول حركة قامت ضد السلطة العثمانية في المنطقة بعد تشكيل متصرفية الكرك، وذلك في شهر ذي الحجة ١٣١٢هـ/ أيار ١٨٩٥م. وكان سببها الرئيسي إقدام رجال الحامية العثمانية المرابطة في القلعة على تسخير نساء القرية لنقل الماء لخيولهم من الينابيع الواقعة في أسفل الوادي، فأثار ذلك رجال القرية الذين هاجموا الجنود وطردوهم من القلعة، ثم تحصنوا داخل أسوارها. وعندما وصل الخبر الى متصرف الكرك حسين حلمي باشا (١٣١١ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٦م) حاول أن يحل المشكلة سلميا عن طريق التفاوض، فقبل الأهالي أن يكفوا عن العصيان، وتعهدوا بدفع الضرائب شريطة أن لا ترسل الحكومة حامية من الجنود إلى قريتهم، ولكن المتصرف لم يرغب في أن يفرض الأهالي شروطاً على الحكومة، فأرسل حملة عسكرية لتأديب أهل القرية(2)، وقد عسكرت هذه القوة على الجبال المجاورة بقصد إرهاب العصاة، وحملهم على الإذعان، ولكن الأهالي صمموا على الصمود. وبعد مناوشات بين الطرفين استمرت بضعة أسابيع داهمت القوة العسكرية القرية، وفتكت بعدد كبير من رجالها، وضربت بعض منازلها، ونكلت بأهلها(3).

وفي ٢٣ ذي القعدة ١٣٢٨هـ/ ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٠م باشرت لجان الاحصاء التابعة للدولة العثمانية أعمالها بقسوة وعنف، وكان مأمورو الإحصاء في الكرك يجتهدون

---

(1) انظر: جريدة البشير، بيروت، سنة ٢٠، عدد ٩٧٣ ، ١٣ تموز ١٨٨٩م، ص٣ .

(2) Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. 2. p. 25

وانظر: Charles Alexander Horntein "A Visit to Kerak and Petra", Palestine Exploration Fund Quarterly Statement London (April,1898), p 98.

وسيشار له فيما بعد هكذا: Horntein "AVisit to Kerak and Petra".

(3) فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ٢٥٣ . وانظر:

Libbey and Hoskins, The Jordan Valley, Vol. 2, p. 25. Horntein, "A Visit to Kerak and Petra", p. 98.

عند تقدير السن، حيث يجعلونه ضمن نطاق الخدمة العسكرية (٢٠ - ٤٥ سنة). وقد ادرك الأهالي أن الدولة تريد من وراء هذه الإحصاءات إرهاق الناس بالضرائب، وسوق الرجال الى التجنيد للقتال في المناطق النائية مثل الأناضول وجبال القفقاس حيث يموتون من الجوع والبرد[١]. وهذه الأسباب إضافة الى سوء الإدارة العثمانية بشكل عام في المنطقة[٢]، وقطع المرتبات التي كان يتقاضاها شيوخ العشائر مقابل حمايتهم لطريق الحج الشامي والسكة الحديدية الحجازية[٣]، دفعت شيوخ الكرك ووجهائها، وعلى رأسهم الشيخ قدر المجالي الذي - كما يبدو - كان يطمح الى تشكيل حكومة مستقلة برئاسته[٤]، الى التفكير جديا بالخروج على الدولة العثمانية، فبدأوا يتشاورون ويعقدون الاجتماعات السرية حول قتل رجال الدولة في المنطقة من موظفين وعساكر، تخلصا من سيطرتها عليهم، وأقسموا على السيف والمصحف: «أن يموتوا في أوطانهم مدافعين عن حريتهم وكرامتهم التي تعودوها منذ صباهم»[٥]. وقد أسفرت اجتماعاتهم عن إسناد القيادة للشيخ قدر المجالي الذي كان شيخا لمشايخ الكرك[٦]. وقبيل قيام الشيخ قدر المجالي بحركته قام بتحرك واسع للاتصال بالعشائر، ودعوتهم للخروج على الدولة[٧]. وفي صباح يوم الأحد ٢ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٢ كانون الأول ١٩١٠م، بينما كان الشيخ قدر في زيارة لمضارب عشائر الطراونة، والصرايرة والضمور، والنوايسة، والقطاونة للتشاور معهم، مرت دورية عسكرية مؤلفة من ضابط وخمسة جنود متجهين الى الطفيلة، وكان الحماس قد بلغ ذروته عند رجال هذه العشائر، فهجموا على الدورية، وقتلوا أفرادها، واستولوا على أسلحتهم[٨].

---

(١) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ٢٦ .

(٢) جريدة المقتبس، العدد ١٤٥: ١ - ٢ . وجريدة المقتبس العدد ٢٠٢: ٢ . ومجلة النعمة، الملحق ١٦: ١٢٨ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ٥٤٧: ١ - ٢ . ومجلة النعمة، دمشق، الملحق ١٦: ١٢٨ .

(٤) اعترف الشيخان: درويش بن خليل الجعافرة، وساهر بن محمد المعايطة أثناء محاكمتهما أمام الديوان العرفي في حوران بأن الشيخ قدر المجالي كان يخطط لتشكيل حكومة برئاسته مستقلة عن الدولة العثمانية، انظر: جريدة المقتبس، العدد ٦٩٢: ٣ .

(٥) جريدة البشير، العدد ٢٠٠٦: ٣ .

(٦) منير الريس، الكتاب الذهبي: ٢٦ .

(٧) منير الريس، الكتاب الذهبي: ٢٦ - ٢٧ .

(٨) عودة القسوس، مذكرات: ٦٣ .

وبعد هذه الحادثة توجه الشيخ قدر مع رجال من العشائر التي زارها الى قصبة الكرك باعتبارها مركز اللواء ومقر الحامية العثمانية، التي إن سقطت، تهاوت المراكز الأخرى، فوصلوا اليها حوالي الساعة العاشرة والنصف ليلا[1]، وتوقفوا عند أسوارها، يتدارسون كيفية دخولها. وأثناء ذلك تسلل الشيخ حسين الطراونة إلى مفتي الكرك صالح أفندي وأبلغه زحف العشائر من كل صوب على القصبة[2]، فذهب معه الى المتصرف محمد طاهر بك وأخبره بالأمر، وكان ذلك حوالي الساعة الثانية عشرة ليلا، وأبلغه بعزم العشائر على مهاجمة القصبة مع الفجر، بقيادة الشيخ قدر المجالي[3]، وفي أعدادها عشيرته أيضا. وتداول المتصرف الأمر مع أمير اللواء شاكر باشا قائد الحامية، فاستبعدا أن تخرج على الدولة عشائر بدوية متنابذة متحاربة، ينقصها السلاح والعتاد، وتنقصها الخبرة والمراس على القتال[4]، ولم يتخذا أي تدبير وقائي لوقف الحركة أو عرقلتها[5]، لذلك طلب حسين الطراونة من أمير اللواء شاكر باشا ورقة بخطه تثبت أنه قد أخبر نبأ إعلان خروج الأهالي عن طاعة الدولة، فكتب له ما أراد، الأمر الذي أبعد عنه تهمة الاشتراك في الحركة فيما بعد. وفي حوالي الساعة الخامسة من فجر يوم الاثنين ٣ ذي الحجة ١٣٢٨هـ/ ٥ كانون أول ١٩١٠م اقتحمت العشائر القصبة من جميع جوانبها[6]، باستثناء الجانب الذي تشرف عليه القلعة بأسوارها الشامخة، فهاجم الأهالي دار الحكومة واحتلوها، وقتلوا من فيها[7]، وأحرقوا جميع الأوراق والسجلات الرسمية الموجودة بداخلها[8]، ثم احتلوا المخفر ودار التلغراف والبريد والسجن وادارة حصر الدخان، وضربوا الحصار على القلعة ومن فيها مدة عشرة أيام[9].

---

(١) جريدة المقتبس، العدد ٥٧٠: ٢ - ٣ .

(٢) عودة القسوس، مذكرات: ٦٤ - ٦٥ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ٥٦٥: ٣ .

(٤) منير الريس، الكتاب الذهبي: ٢٧ .

(٥) جريدة المقتبس، العدد ٥٦١: ٣ .

(٦) عودة القسوس، مذكرات: ٦٥ . ومجلة النعمة، الملحق ١٦: ١٢٨ . وجريدة المقتبس، العدد ٥٤٩: ١ .

(٧) سجل شرعي الكرك (٢)، ح٢ ، ١٢/ر/١٣٣٠هـ/١٩١١م: ١٥ . وسجل شرعي الكرك (٢)، ح١ ، ١٥م/١٣٣٣هـ/١٩١٤م: ٧٠ .

(٨) مجلة النعمة، الملحق ١٦: ١٢٨ . وجريدة البشير، العدد ٢٠٠٦: ٣ .

(٩) عودة القسوس، مذكرات: ٦٥ . فردريك بيك، تاريخ شرقي الأردن وقبائلها: ١٨٥ . وجريدة المقتبس، العدد ٥٤٥: ٢ .

وانتشرت الحركة في المناطق المحيطة بالقصبة فهاجم رجال العشائر الموظفين والجنود الموجودين ضمن مناطقهم، وهاجم البدو السكة الحديدية الحجازية بين محطتي المدورة وزيزياء، فنزعوا قضبانها، وأحرقوا أحد القطارات، وقتلوا وجرحوا بعض الموظفين الذين يعملون في تلك السكة، وقطعوا الأسلاك واستولوا على المخافر، وقتلوا جنودها، وقد امتدت الحركة الى قضاءي الطفيلة ومعان حيث هاجم سكانها الجنود والموظفين والسكة الحديدية الحجازية[1].

وعندما وصلت أنباء الحركة الى الأستانة قررت القضاء عليها في مهدها قبل أن تستفحل، فأبرقت الى سامي باشا الفاروقي - قائد الحملة الحورانية - بأن يرسل قوة عسكرية لقمع الحركة، وتأديب المتمردين، فجهز سامي باشا قوة مؤلفة من ستة طوابير من المشاة والآي من الفرسان معززة ببطارية مدافع بقيادة البيكباشي صلاح الدين بك رئيس أركان حرب جيش الحملة الحورانية بواسطة القطار[2].

وفي صباح الأربعاء ١٠ ذي القعدة ١٣٢٨هـ/ ١٣ كانون أول ١٩١٠م دخلت القوة العسكرية قصبة الكرك دون أن تلاقي أية مقاومة. وتقدم الجنود الى القلعة فوجدوا فيها أمير اللواء شاكر باشا، والمتصرف محمد طاهر بك، والنائب الشرعي شكري أفندي، والمفتي صالح أفندي، وعددا من الضباط والموظفين، والأهالي الذي قدر عددهم بحوالي (٢٧٠) شخصا بالإضافة الى الحامية العسكرية المرابطة في القلعة والبالغ عددها حوالي (٨٠٠) جندي[3]، فخرج الجنود المحاصرون الى الشوارع والأزقة، واستباحوا ما بقي في القصبة من رجال وأموال قتلا ونهبا دون تمييز، وارتكبوا من الجرائم ما تقشعر له النفوس، ودمروا كثيرا من المنازل انتقاما من أهلها. وكان الجنود يعلقون حجرا في رقبة الرجل ويلقون به من شرفة القلعة الى الوادي السحيق، فتتناثر جثته أشلاء ومزقا، وتأكلها الكلاب دون أن يتجرأ أحد على دفنها[4].

---

(١) عودة القسوس، مذكرات: ٧٤ . وجريدة المقتبس، العدد ٥٧٢.

(٢) جريدة المقتبس، العدد ٥٤٩: ٢ .

(٣) جريدة المقتبس، العدد ٥٤٩: ٢ . ومجلة النعمة، ملحق ١٦: ١٢٩ . وجريدة البشير، العدد ٢٠٠٦: ٣ .

(٤) منير الريس، الكتاب الذهبي: ٢٦ - ٢٧ .

وأرسلت قوة عسكرية الى الطفيلة ومعان وعدد آخر من القرى، وفعلت فيها ما فعلته في قصبة الكرك.

وقد أدى الأسلوب العنيف الذي اتبعته الحكومة العثمانية في معالجة حركة الكرك وإخمادها بقسوة بالغة الى نفور الأهالي في جنوبي بلاد الشام من حكم العثمانيين، وانتظار من ينقذهم منه، وماان سمعوا بالحركة التحريرية التي يقودها شريف مكة الحسين بن علي حتى تنادوا الى نصرته، والانضمام اليه، والمساهمة في تحرير بلاد الشام. وقد استقبل أهالي المنطقة جيش الثورة العربية الكبرى بحفاوة بالغة، وساهموا بدور رئيسي في اجتياح الحاميات العثمانية المرابطة في المنطقة وسقوطها بيد جيش الثورة العربية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر غير المنشورة:

١ - سجلات المحاكم الشرعية: وهي مصورة على ورق فوتستات في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.

أ - سجلات محكمة السلط:

١ . سجل رقم (١):

١٣٠٢ -١٣٠٥هـ/ ١٨٨٤ - ١٨٨٧م.

٢ . سجل رقم (٣):

١٣٠٥ - ١٣١٥هـ/ ١٨٨٧ - ١٨٩٧م.

٣ . سجل رقم (٤):

١٣٠٨ - ١٣٢٨هـ/ ١٨٩٠ - ١٩١٠م.

٤ . سجل رقم (٦):

١٣١٩ - ١٣٢٠هـ/ ١٩٠١ - ١٩٠٢م.

٥ . سجل رقم (٨):

١٣١٩ - ١٣٣٣هـ/ ١٩٠١ - ١٩١٤م.

٦ . سجل رقم (٩):

١٣٢٠ - ١٣٢١هـ/ ١٩٠٢ - ١٩٠٣م.

٧ . سجل رقم (١٠):

١٣٢١ - ١٣٣٠هـ/ ١٩٠٣ - ١٩١١م.

٨ . سجل رقم (١١):

١٣٢١ - ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٣ - ١٩٠٤م.

٩ . سجل رقم (١٣):

١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٧ - ١٩٠٩م.

١٠ . سجل رقم (١٥):

١٣٢٦ - ١٣٤٦هـ/ ١٩٠٨ - ١٩٢٧م.

١١ . سجل رقم (١٦):

١٣٢٨ - ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠ - ١٩١١م.

١٢ . سجل رقم (١٧):

١٣٢٨ - ١٣٣١هـ/ ١٩١٠ - ١٩١٢م.

١٣ . سجل رقم (١٨):

١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ/ ١٩١٠ - ١٩١١م.

١٤ . سجل رقم (١٩):

١٣٣٠ - ١٣٣١هـ/ ١٩١١ - ١٩١٢م.

١٥ . سجل شرعي السلط غير المفهرس رقم (١٩):

١٣١٥ - ١٣١٩هـ/ ١٨٩٧ - ١٩٠١م.

١٦ . سجل شرعي السلط غير المفهرس رقم (٢):

١٣٢٢ - ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٤ - ١٩٠٧م.

١٧ - سجل شرعي السلط غير المفهرس رقم (٣):

١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ/ ١٩١١ - ١٩١٢م.

ب - سجلات محكمة عمان الشرعية:

١٨ . سجل رقم (١):

١٣١٩ - ١٣٢٦هـ/ ١٩٠١ - ١٩١٨م.

١٩ . سجل رقم (٢):

١٣١٩ - ١٣٣٧هـ/ ١٩٠١ - ١٩١٨م.

٢٠ . سجل رقم (٣):

١٣٣٠ - ١٣٣٥هـ/ ١٩١١ - ١٩١٦م.

جـ - سجلات محكمة الكرك الشرعية:

٢١ . سجل رقم (١):

١٣٢٩ - ١٣٣٦هـ/ ١٩١١ - ١٩١٨م.

٢٢ . سجل رقم (٢):

١٣٢٩ - ١٣٣٧هـ/ ١٩١١ - ١٩١٩م.

د - سجل محكمة شرعية معان:

٢٣ . سجل رقم (١):

١٣١٦ - ١٣٢٦هـ/ ١٨٩٨ - ١٩٠٨م.

٢ - دفاتر الأراضي العثمانية:

٢٤ . دفتر أراضي السلط رقم (٣):

١٣١٢ - ١٣١٣ مالية/ ١٨٩٦ - ١٨٩٧م.

٢٥ . دفتر أراضي السلط رقم (٤):

١٣١٥ - ١٣١٩ مالية/ ١٨٩٩ - ١٩٠٣م.

٢٦ . دفتر أراضي السلط رقم (٥):

١٣١٩ - ١٣٢٥ مالية/ ١٩٠٣ - ١٩٠٩م.

٢٧ . دفتر أراضي السلط رقم (٦):

١٣٢٥ - ١٣٢٨ مالية/ ١٩٠٩ - ١٩١٥م.

٢٨ . دفتر أراضي السلط رقم (٧):

١٣٢٧ - ١٣٢٩ مالية/ ١٩١٣ - ١٩١٥م.

٢٩ . دفتر أراضي عمان رقم (٣):

١٣١٣ - ١٣٢٩ مالية/ ١٨٩٧ - ١٩١٣م.

٣٠ . دفتر أراضي عمان رقم (٨):

١٣٢٥ - ١٣٢٦ مالية/ ١٩٠٩ - ١٩١٠م.

٣١ . دفتر اراضي الكرك رقم (١):

١٣١٦ - ١٣٢٦ مالية/ ١٩٠٠ - ١٩١٠م.

٣٢ . دفتر أراضي الكرك رقم (٢):

١٣٢٧ - ١٣٣٨ مالية/ ١٩١١ - ١٩٢٢م.

٣٣ . دفتر أراضي الكرك رقم (٤):

١٣١٤ - ١٣٤٧ مالية/ ١٩٢٥ - ١٩٣١م.

٣٤ . دفتر أراضي معان رقم (١):

١٣٢١ مالية/ ١٩٠٥م.

٣ - محفوظات رئاسة الوزراء في استانبول:

٣٥ - دفتر مفصل احمال بني صخر والحجايا المرسلة معهم للدورة رقم (٣٧٥٠ أ) سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م، وتوجد نسخة مصورة عنه على الميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.

٣٦ - وثائق ملفات الارادات السلطانية، وتوجد لدي نسخة مصورة عنها.

٤ - وثائق مديرية المكتبات والوثائق الوطنية في عمان.

٥ - دفتر زراعة بانق مخصوص اراضي دفتري، وتوجد لدي نسخة عن هذا الدفتر.

٦ - دفتر وقائع اجتماعات العمدة الرعوية في السلط/ وهو محفوظ في كنيسة البروتستانت في السلط.

٧ - دفتر تسجيل الإعلامات الصادرة من حاكم الحقوق المنفرد بدمشق، وهذا الدفتر محفوظ في محكمة صلح الكرك ويعود للفترة الواقعة بين سنتي ١٣٣٦ - ١٣٣٨هـ/ ١٩١٨ - ١٩٢٠م.

٨ - المذكرات والأوراق الشخصية:

١ - حسين الطراونة، (ت ١١٣٧١هـ/ ١٩٥١م)،

مذكرات وأوراق، وتوجد لدي نسخة مصورة عنها.

٢ - عارف حكمت طهبوب، (ت ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م)،

أوراق، وهي محفوظة لدى السيد خليل عمر طهبوب في اربد.

٣ - عودة القسوس، (ت ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م)،

مذكرات، وتوجد نسخة مصورة عنها لدى الدكتور نايف جورج القسوس.

٤ - متري الزريقات، (ت ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م)،

أوراق، وتوجد لدي نسخة مصورة عنها.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

أ . المصادر المطبوعة باللغة العربية:

١ . التنوخي، عز الدين: الرحلة التنوخية، جمع وتحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، مكتبة الكتاني، عمان، ١٩٨٥م.

٢ . الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الخوري، ج٢ ، المطبعة الادبية، بيروت، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م.

٣ . مجلة الأحكام العدلية: ط٢ ، المطبعة العثمانية، قسطنطينية، ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م.

٤ . محمد أمين صوفي السكري الطرابلسي: سمير الليالي، ج٢ ، ط٢ ، مطبعة الحضارة، طرابلس الشام، ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.

٥ . نعوم شقير: تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، ط٢ ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م.

ب . المصادر المطبوعة باللغات الأجنبية:

٦ . Baedeker, Karl
Palestine and Syria, Leipzig, 10th Edition, 1912.

٧ . Forder, Alfred Archibald
With The Arabs in Tent and Town, London, 1902.

٨ . Hill, Gary
With The Bedouins, London, 1891.

٩ . Jaussen, P. Antion

Coutumes des Arabes, au pays de Moab-Paris, 1948.

Horntein, Charles . ١٠

AVisit to Kerak and Petra, Palestine Exploration Fund Quarterly Statement, London, 1898.

Lees, Robinson . ١١

Life and Adventure Beyond Jordan, London, (N.D.).

Libbey, William & Franklin E. Hoskins . ١٢

The Jordan Valley and Petra, Vol. 2, New York and London, 1905.

Merrill, Selah . ١٣

East of the Jordan, London, 1881.

Ruppin, A. . ١٤

Syrien als Wirtschaftsgebiet, Berlin 1916.

Tristram, H. B. . ١٥

The Land of Moab, London, 1873.

Wallin, G. A. . ١٦

Travels in Arabia (1845 and 1848)

Falcon-Delander, 1979.

جـ . المصادر المطبوعة باللغة العثمانية:

أولا: سالنامة ولاية سورية: وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية:

١٧ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، دفعة ١٣ ، سورية ولايتي مطبعة سي، ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م.

١٨ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م، دفعة ١٤ ، سورية ولايتي مطبعة سي، ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م.

١٩ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، دفعة ١٧ ، مخلص معروف، مطبعة سي، ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.

٢٠ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٣٠٨ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٩٠ - ١٨٩١م، دفعة ٢٣، سورية ولايتي مطبعة سي، الشام، ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م.

٢١ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١١ - ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٤م، دفعة ٢٦، سورية ولايتي مطبعة سي، ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م.

٢٢ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، دفعة ٢٩، سورية ولايتي مطبعة سي، ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.

٢٣ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، دفعة ٣٠ ، سورية ولايتي مطبعة سي، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

٢٤ - سالنامة ولاية سورية سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، دفعة ٣١ ، سورية ولايتي مطبعة سي، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

ثانيا: سالنامة الدولة العلية العثمانية: وهي مصورة على ميكروفيش في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية:

٢٥ - سالنامة سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، دفعة ١٩ ، دار الطباعة العامرة، درسعادت، ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م.

٢٦ - سالنامة سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، دفعة ٢٠ ، دار الطباعة العامة درسعادت، ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م.

٢٧ - سالنامة سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، دفعة ٢٣ ، دار الطباعة العامرة، استانبول ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م.

٢٨ - سالنامة سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، دفعة ٢٤، دار الطباعة العامرة، درسعادت، ١٢٨٧هـ/ ١٨٦٩م.

٢٩ - سالنامة سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، دفعة ٢٩ ، حاجي حسين افنديتك مطبعة سي استانبول، ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م.

٣٠ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م، دفعة ٤٤ ، محمود بك مطبعة سي، استانبول، ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م.

٣١ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م، سنة ٥٧ ، أحمد احسان مطبعة سي، درسعادت، ١٣١٧ مالية/ ١٩٠١م.

٣٢ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، سنة ٥٨ ، دار الطباعة العامرة، درسعادت، ١٣١٨ مالية/ ١٩٠٢م.
٣٣ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م، سنة ٥٩ ، أحمد احسان وشركاه مطبعة سي، درسعادت، ١٣١٩ مالية/ ١٩٠٣م.
٣٤- سالنامة دولت علية عثمانية ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، سنة ٦٠ ، أحمد احسان وشركاه مطبعة سي، درسعادت، ١٣٢٠ مالية/ ١٩٠٤م.
٣٥ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، سنة ٦٢ ، أحمد احسان مطبعة سي، درسعادت، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م.
٣٦ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، سنة ٦٣ ، مطبعة أحمد احسان، درسعادت، ١٣٢٢ مالية/ ١٩٠٧م.
٣٧ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، سنة ٦٤ ، أحمد احسان، درسعادت، ١٣٢٣ مالية/ ١٩٠٧م.
٣٨ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٧ مالية/ ١٩١٢م، سنة ٦٧ ، سلانيك مطبعة سي درسعادت، ١٣٢٧ مالية/ ١٩١٢م.
٣٩ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٨ مالية/ ١٩١٢م، سنة ٦٧ ، سلانيك مطبعة سي درسعادت، ١٣٢٨ مالية/ ١٩١٢م.
٤٠ - سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٣٣ - ١٣٣٤ مالية/ ١٩١٧ - ١٩١٨م، سنة ٦٨ ، هلال مطبعة سي، درسعادت، ١٣٣٤ مالية/ ١٩١٨م.

ثالثاً: الصحف والمجلات المعاصرة لفترة الدراسة:

١ . جريدة البشير، كانت تصدر في بيروت، وتوجد نسخة مصورة عنها على ميكروفلم في مكتبة الجامعة الأردنية.
٢ . جريدة العصر الجديد، كانت تصدر في الشام، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.
٣ . جريدة فلسطين، كانت تصدر في يافا، وتوجد نسخة مصورة عنها على ميكروفلم في مكتبة الجامعة الأردنية، شريط رقم (٩٦).

٤ . جريدة القبلة، كانت تصدر في مكة المكرمة، وتوجد نسخة مصورة عنها على ميكروفلم في مكتبة الجامعة الأردنية.
٥ . جريدة المقتبس، كانت تصدر في دمشق، وتوجد نسخة مصورة عنها على ميكروفلم في مكتبة الجامعة الأردنية شريط رقم (٣٣٣ - ٣٣٥).
٦ . جريدة ولاية سورية، كانت تصدر في الشام باللغتين العربية والعثمانية، وتوجد نسخة مصورة عنها على ميكروفلم في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.
٧ . مجلة المقتطف، كانت تصدر في بيروت، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.
٨ . مجلة النعمة، كانت تصدر في الشام، وتوجد نسخة مصورة عنها على ميكروفلم في مكتبة الجامعة الأردنية.

رابعاً: المراجع والدراسات الحديثة:

١ - الخوري بولس مسيور البولسي،
عوائد العرب، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٣م.

٢ - بيتر، جوبسر،
السياسة والتغيير في الكرك، ترجمة خالد الكركي، ومراجعة محمد عدنان البخيت، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٨م .

٣ - بيك، فردريك ج،
تاريخ شرقي الأردن وقبائلها، تعريب بهاء الدين طوقان، ط٢ ، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان (د.ت).

٤ - توفيق علي برو،
العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.

٥ - جمال الدين القاسمي،
قاموس الصناعات الشامية، ج٢ ، تحقيق ظافر القاسمي
Mouton and Lahaye, Paris, 1960.

٦ - حسين مؤنس،
الشرق الاسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٨م.

٧ - دعيبس المر،
أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٣م.
٨ - شمس الدين سامي،
قاموس تركي، اقدام مطبعة سي، درسعادت، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.
٩ - عبد العزيز محمد عوض،
الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤م، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
١٠ - محمد خير حغندوقة،
الشركس: أصلهم وتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم، مطبعة رفيدي، عمان، ١٩٨٢م.
١١ - محمد سالم الطراونة،
تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة باشراف الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م.
١٢ - محمد كرد علي،
خطط الشام، ج٦ ، ط٣ ، مطبعة مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٣م.
١٣ - منيب الماضي، وسليمان موسى،
تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩م.
١٤ - منير الريس،
الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، الثورة السورية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩م.
١٥ - Medibille, Pierre
Histoire de Madaba, Jerusalem, 1985.
١٦ - Medibille, Pierre
Salt History, Dune Mission, Jerusalem, 1961.
١٧ - Oschsenwald, William

The Hejaz Railroad, University of Virginia Press, America, 1980.

خامساً: المقالات الحديثة:

١ - شفيق جحا،
«التنظيمات أو حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية»، مجلة الأبحاث، الجامعة الامريكية، بيروت، السنة ١٨ ، ج٢ ، (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م).
٢ - أحمد سراج الدين،
«الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر» مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة ٤ ، ج٣ ، (١٣٧١هـ/ ١٩٥١م).
٣ - صالح محمد عمرو،
«النزاع التركي المصري على شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤هـ/ ١٩٠٦م» مجلة الدارة، الرياض، عدد ١ ،(١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩م).

٤ - Akarli, Engin Deniz

"Establishment of the Ma'an-Karak Mutassarrifiyya 1891 - 1894", Derasat, University of Jordan, Number 1 (1986)

٥ - Arendonk, C.

"Sharif" E.1. Vol. IV, P. 326.

٦ - Dowling, Theodore E.

"Kerak in 1896", Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement, London, (January 1896).

٧ - Lewis, B.

"Daftar Dar", E.1, Vol. 3, P. 83.

٨ - Zamir, Meir

"Population Statistics of the Ottoman Empire in 1914 and 1919"

Middle East Studies, London. Vol. 17, N.1, (1981).

الملاحق

ملحق (١)

أسماء متصرفي لواء الكرك ★

١ - حسين حلمي باشا	١٣١١ - ١٣١٣هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٦م.
٢ - أحمد جودت باشا	١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.
٣ - صادق باشا	١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.
٤ - محمد رشيد باشا مصطفى	١٣١٥ - ١٣٢٠هـ/ ١٨٩٧ - ١٩٠٢م.
٥ - مصطفى عابد باشا	١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م.
٦ - رضا باشا	١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م.
٧ - فريد باشا	١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م.
٨ - أحمد عارف بك	١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م (شهرين).
٩ - جمال باشا	١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.
١٠ - ابراهيم بك الجركسي	١٣٢٦ - ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨ - ١٩٠٩م.
١١ - سليمان ذهني بك	١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.
١٢ - محمد طاهر بك	١٣٢٧ - ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٩ - ١٩١٠م.
١٣ - ناجي بك	١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
١٤ - عبد الحميد بك بن ارسلان القلعجي	١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ/ ١٩١١ - ١٩١٢م.
١٥ - علي سعاد بك	١٣٣٠ - ١٣٣١هـ/ ١٩١٢ - ١٩١٣م.
١٦ - فهيم بك بن أحمد رائف بن علي رضا	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
١٧ - آصف بك	١٣٣٣ - ١٣٣٥هـ/ ١٩١٥- ١٩١٦م.
١٨ - اسعد بك	١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م.

★ هذه القائمة مستمدة من سجلات المحاكم الشرعية، ودفاتر الأراضي والسالنامات ومذكرات عودة القسوس وأوراق ومذكرات حسين الطراونة وجريدتي المقتبس والبشير.

ملحق (٢)

أسماء قائمقامي قضاء السلط★

١ - محمد طاهر أفندي	١٢٩٨ - ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٠ - ١٨٨١م.
٢ - سليم رمضان أفندي	١٣٠٢ - ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٤ - ١٨٨٥م.
٣ - محمد علي أفندي	١٣٠٥ - ١٣١٠هـ/ ١٨٨٧ - ١٨٩٢م.
٤ - عبد الغني بك عابد	١٣١١ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٦م.
٥ - محمد توفيق أفندي	١٣١٥ - ١٣١٦هـ/ ١٨٩٧ - ١٨٩٨م.
٦ - عبد الرحمن أفندي	١٣١٦ - ١٣١٧هـ/ ١٨٩٨ - ١٨٩٩م.
٧ - شكري أفندي	١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م.
٨ - هاشم أفندي الأتاسي	١٣٢٢ - ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٤ - ١٩٠٧م.
٩ - أمين رسلان بك	١٣٢٦ - ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨ - ١٩٠٩م.
١٠ - محمد عطا الله أفندي الأيوبي	١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.
١١ - خليل رفعت أفندي الحوراني	١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م.
١٢ - حليم أفندي أبو شعر	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.
١٣ - علي أفندي وفا	١٣٢٩ - ١٣٣١هـ/ ١٩١١ - ١٩١٢م.
١٤ - حليم أفندي أبو شعر	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
١٥ - مصطفى حمدي بك	١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م.

★ هذه القائمة مستمدة من سجلات المحاكم الشرعية والسالنامات العثمانية وجريدة المقتبس.

ملحق (٣)

أسماء قائمقامي قضاء الطفيلة ★

١ - محمود غزى أفندي	١٣١١ - ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٥ م.
٢ - عبد الغني باشا القباني	١٣١٤ - ١٣٢١هـ/ ١٨٩٦ - ١٩٠٣ م.
٣ - مصطفى رفعت بك	١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م.
٤ - عبد الحليم أفندي	١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م.
٥ - توفيق أفندي	١٣٢٤ - ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٦ - ١٩٠٨م.
٦ - فؤاد أفندي	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.
٧ - أحمد مدحت أفندي	١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
٨ - خليل رفعت أفندي الحوراني	١٣٣٠هـ/ ١٩١١م.
٩ - سعيد أفندي أحمد	١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م.
١٠ - مدحت بك	١٣٣٠ - ١٣٣١هـ/ ١٩١٢ - ١٩١٣م.
١١ - سليم بك رزق الله	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
١٢ - عبد السلام أفندي	١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م.

★ هذه القائمة مستمدة من السالنامات العثمانية وسجلات الدركنار المحفوظة في مديرية الوثائق التاريخية في دمشق وجريدة المقتبس.

ملحق (٤)

أسماء قائمقامي قضاء معان*

١ - محمد علي أفندي	١٣١١ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٦م.
٢ - بكر صدقي أفندي	١٣١٥ - ١٣٢٢هـ/ ١٨٩٧ - ١٩٠٤م.
٣ - اسماعيل حقي	١٣٢٣ - ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٥ - ١٩٠٧م.
٤ - نجيب شهاب بك	١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.
٥ - علي أفندي وفا	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.
٦ - حليم أفندي	١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ/ ١٩١١ - ١٩١٢م.
٧ - أمين بك التميمي	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.
٨ - منصور بك	١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م.
٩ - حسام الدين بك	١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م.

---

* هذه القائمة مستمدة من سجل محكمة معان الشرعية والسالنامات العثمانية وجريدة المقتبس.

ملحق (٥)

نواب الشرع في لواء الكرك

بين سنة ١٣١١ - ١٣٣٠هـ/ ١٨٩٣ - ١٩١١م ★

١ - عبد الحميد خيري أفندي	١٣١١ - ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٤م
٢ - بهرام وهبي أفندي	١٣١٣ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٥ - ١٨٩٦م
٣ - محمد طاهر أفندي	١٣١٥ - ١٣١٦هـ/ ١٨٩٧ - ١٨٩٨م
٤ - محمد رحمي أفندي	١٣١٧ - ١٣١٨هـ/ ١٨٩٩ - ١٩٠٠م
٥ - محمد شكري أفندي	١٣١٩ - ١٣٢٠هـ/ ١٩٠١ - ١٩٠٢م
٦ - محمد جمال الدين أفندي	١٣٢١ - ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٣ - ١٩٠٤م
٧ - مصطفى برتو أفندي	١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م
٨ - محمد شكري أفندي	١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م
٩ - رجب أفندي	١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م
١٠ - محمد شكري أفندي	١٣٢٩هـ / ١٩١١م
١١ - قهرمان سيفي أفندي	١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ/ ١٩١١ - ١٩١٢م

★ هذه القائمة مستمدة من سجلات محكمة الكرك الشرعية والسالنامة العثمانية.

ملحق (٦)

نواب الشرع في قضاء السلط

بين سنة ١٢٩٨ - ١٣٣٠هـ/ ١٨٨٠ - ١٩١١م ★

١ - ابراهيم بهجت أفندي	١٢٩٨ - ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٠ - ١٨٨١م
٢ - محمد راغب أفندي البرقاوي	١٣٠٠ - ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٢ - ١٨٨٦م
٣ - محمد رشيد أفندي العطار	١٣٠٤هـ / ١٨٨٦م
٤ - محمد أسعد أفندي الاسطواني	١٣٠٤ - ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٦ - ١٨٨٨م
٥ - محمد فيضي أفندي	١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م
٦ - محمد أمين أفندي الكرامي	١٣٠٨ - ١٣١٠هـ/ ١٨٩٠ - ١٨٩٢م
٧ - محمد ناصح أفندي	١٣١١ - ١٣١٢هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٤م
٨ - حسين روحي أفندي	١٣١٣هـ / ١٨٩٥م
٩ - ابراهيم وفا أفندي صوفي	١٣١٤ - ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦ - ١٩٨٧م
١٠ - صالح غزي أفندي	١٣١٥ - ١٣١٧هـ/ ١٨٩٧ - ١٨٩٩م
١١ - عبد الرزاق أفندي الاسطواني	١٣١٨ - ١٣١٩هـ/ ١٩٠٠ - ١٩٠١م
١٢ - حسين حسني أفندي	١٣١٩هـ / ١٩٠١م
١٣ - بكر سامي أفندي	١٣١٩ - ١٣٢١هـ/ ١٩٠١ - ١٩٠٣م
١٤ - عبد القادر حسن أفندي العطار	١٣٢١ - ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٣ - ١٩٠٦م
١٥ - اسماعيل فؤاد أفندي الرافعي	١٣٢٥ - ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٧ - ١٩٠٨م
١٦ - عبد اللطيف أفندي	١٣٢٦ - ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨ - ١٩٠٩م
١٧ - محمد مطيع أفندي	١٣٢٨ - ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠ - ١٩١١م
١٨ - محمد سليم أفندي	١٣٣٠هـ / ١٩١١م
١٩ - علي وفاء افندي	١٣٢١هـ / ١٩١٢م

★ هذه القائمة مستخلصة من سجلات محكمة السلط الشرعية ودفاتر الاراضي والسالنامات العثمانية وجريدة المقتبس.

ملحق (٧)

نواب االشرع في قضاء معان

بين سنة ١٣١١ - ١٣٣٠هـ / ١٨٩٣ - ١٩١١م ★

١ - عبد المطلب راسخ أفندي الخالدي	١٣١١ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٣ - ١٨٩٦م
٢ - محمد كمال الدين أفندي	١٣١٥ - ١٣١٦هـ/ ١٨٩٧ - ١٨٩٨م
٣ - حمدي أفندي	١٣١٧هـ / ١٨٩٩م
٤ - عبد القادر أفندي	١٣١٨ - ١٣١٩هـ/ ١٩٠٠ - ١٩٠١م
٥ - محمد سعيد طهبوب أفندي	١٣١٩ - ١٣٢٢هـ/ ١٩٠١ - ١٩٠٤م
٦ - محمد ضياء الدين أفندي	١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م
٧ - حسين حسني أفندي	١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م
٨ - محمد علي أفندي	١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م
٩ - حسين حسني أفندي	١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م
١٠ - محمد سعيد أفندي	١٣٢٨ - ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠ - ١٩١١م
١١ - حليم أبو شعر أفندي	١٣٢٩هـ / ١٩١١م
١٢ - عبد الحي أفندي	١٣٣٠هـ / ١٩١١م

★ هذه القائمة مستمدة من سجلات محكمة معان الشرعية والسالنامات العثمانية وجريدة المقتبس.

ملحق (٨)

نواب الشرع في قضاء الطفيلة

بين سنة ١٣١١ - ١٣٣٠هـ / ١٨٩٣ - ١٩١١م★

١ - عبد الرزاق أفندي الاسطواني	١٣١١ - ١٣١٣هـ / ١٨٩٣ - ١٨٩٥م
٢ - أبو السعود أفندي	١٣١٤ - ١٣١٥هـ / ١٨٩٦ - ١٨٩٧م
٣ - عبد المعطي أفندي الدجاني	١٣١٦ - ١٣١٧هـ / ١٨٩٨ - ١٨٩٩م
٤ - محمد رضا أفندي	١٣١٨ - ١٣٢٠هـ / ١٩٠٠ - ١٩٠٢م
٥ - عبد الله طهبوب أفندي	١٣٢١ - ١٣٢٢هـ / ١٩٠٣ - ١٩٠٤م
٦ - حسن فهمي أفندي	١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م
٧ - محمد محاسن أفندي	١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م
٨ - محمد ضياء الدين أفندي	١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م
٩ - صالح أفندي	١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م
١٠ - محمد حسن أفندي	١٣٢٨هـ / ١٩١٠م
١١ - حسن نصري أفندي	١٣٢٩هـ / ١٩١١م
١٢ - محمد عطا الله أفندي دردري	١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ / ١٩١١م

★ هذه القائمة مستخلصة من السالنامات العثمانية وسجلات دركتار المحفوظة في مديرية الوثائق التاريخية في دمشق وجريدة المقتبس.

ملحق (٩)

جدول يبين الاراضي التي منحتها الدولة العثمانية للمهاجرين التركمان في قرية الرمان[١]

الموقع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
أبو تراب	٩٨	٢٩٤	٢٨٨١٢
ارض التيم	١١٣	٢٢٦	٢٥٥٣٨
ارض البعلة الوسطة	٥٤	٨١	٤٣٧٤
ارض البعلة التحتا	٤٤	٦٦	٢٩٠٤
ارض البعلة الفوقا	٦	٤٤	٢٦٤
ارض حو ابن عبد القادر	٢	٣	٦
ارض مشروع الاحمر	٢	٣	٦
ارض دار أبو الحر	٣	٤,٥	١٣,٥
ارض ام الفول	٦	٧٠	٤٢٠
ارض سفح ام الفول	١٣	٧٠	٩١٠
ارض جور ام بد	١٣	١٧٧	٢٣٠١
ارض ام الضمام	٤	٥٠	٢٠٠
ارض رأس الماء	٨	٩٠	٧٢٠
ارض تلعة ابو علي الشمالية	٨	٦٢	٤٩٦

(١) انظر : دفتر اراضي السلط (١)، نومرو (١ - ٧٦٠)، ص ١ - ٥٠ .

الموقـــع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
ارض تلعة أبو علي الشرقية	٥	٤٩	٢٤٥
ارض ام حجر	٩	١٢٢	١٠٩٨
ارض ام عرسوجان	٩	٤٩	٤٤١
ارض الجبانة	١٥	١٨٢	٢٧٣٠
ارض القيشانية	٦	٥٠	٣٠٠
ارض الخنابيص	١٥	١٠٣	١٥٤٥
ارض سفح النظامي	٥	٤٦	٢٣٠
ارض الحراس	٧	٩٣	٦٥١
ارض المغيرات	٧	٣٣	٢٣١
ارض عين الميتة	١٤	١٦٢	٢٢٦٨
ارض مرماشيحان	١٤	١٠٤	١٤٥٦
ارض ربع العدس	٤	٤٩	١٩٦
ارض ابو مرارة	٧	١١٣	٧٩١
ارض الرمواية	٧	٢٠	١٤٠
ارض خور الحمر	١٠	١٥٥	١٥٥٠
ارض تلعة الحمر	١١	٣٥	٣٨٥
ارض ابوبسلان	٦	٦٤	٣٨٤
ارض واد الرمان	٣٢	٤٨	١٥٣٦
ارض ابو الشومر	٢٣	٢٣	٥٢٩
ارض الملاقة	٢٦	٣٩	١٠١٤

الموقـــع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
ارض ادياب القبصلان التحتا	١٢	١٨	٢١٦
ارض ادياب القبصلان	٤	٢٧	١٠٨
ارض الواطي	١٣	١٩،٥	٢٥٣،٥
العربيان	٧	١٣٣	١٣٣
ارض قطة	١١	٢٠٩	٢٢٩٩
ارض ام الجحاش	٢٤	٤٥٦	١٠٩٤٤
ارض عنبسة	١٠	١٩٠	١٩٠٠
ارض باع ثابت	٧	١٣٣	٩٣١
ارض دويعر	٤	٩٥	٣٨٠
ارض مرج الزغيبي	١٤	٢٤٧	٣٤٥٨
ارض المنط	٦	٦٠	٣٦٠
ارض حيطان الهواية	٦	٤٨	٢٨٨
ارض ام البطم	١٣	٢٧٧	٢٩٥١
ارض زاغورة اشتيل القبلية	١٣	٢٠	٢٦٠
ارض زاغورة اشتيل الشرقية	٦	١٣٣	٧٩٨
ارض زاغورة اشتيل الشمالية	٤	٢٦	١٠٤

ملحق (١٠)

جدول يبين الأراضي التي منحتها الدولة العثمانية للمهاجرين التركمان في قرية اللجون[1]

الموقـــع	عدد المستفيدين	المساحة بالدونمات القديمة	المجموع
سيل اللجون	١٢	٤	٤٨
سيل اللجون	١٣	٦	٧٨
سيل اللجون	٩	٨	٧٢
الجزور وعربيدة	١٤	٢٤	٣٣٦
الجزور وعربيدة	١١	٩٠	٩٩٠
الجزور وعربيدة	٩	١٢٠	١٠٨٠

(١) انظر : دفتر اراضي الكرك (١)، نومرو (١ - ٦٩)، ص ٩٣ - ٩٦ .

ملحق (١١)

جدول يبين الاراضي التي منحتها الدولة العثمانية للمهاجرين الشراكسة في قرية ياجوز[1]

الموقع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
ياجوز ام شطرت	٨	٥	٤٠
ياجوز ام شطرت	١	٦	٦
ياجوز الجنوبي	٢٤	٢	٢٤
ياجوز الحمام	٣٨	٣	١١٤
ياجوز الحمام	٦	٥	٣٠
ياجوز الحمام	٢	٥	١٠
ياجوز الحمام	١	٦	٦
ياجوز الدفيانة	٦	٦	٣٦
ياجوز الدفيانة	٣	٥	١٥
ياجوز الشمالي	٤٦	٢	٩٢
ياجوز الشمالي	٤٠	٣	١٢٠
ياجوز الشمالي	٦٤	٤	٢٥٦
ياجوز الشمالي	٥٦	٥	٢٨٠
ياجوز الشمالي	١١	٦	٦٦
ياجوز الشمالي	٣	٧	٢١

(١) دفتر اراضي عمان (٢٨)، نومرو (١ - ٢٢٢)، ص ٢٣ - ٥٨ .

الموقـــع	عدد المستفدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
ياجوز الشمالي	٢٢	٢	٤٤
ياجوز طريق عمان	٧	٥	٣٥
ياجوز طريق عمان	٣	٤	١٢
ياجوز فوط حوطة	٤١	٤	١٦٤
ياجوز فوط حوطة	١٦	٥	٨٠
ياجوز فوط حوطة	٢	٧	١٤
ياجوز فوط حوطة	١	٣	٣
ياجوز فوط حوطة	١	٦	٦
ياجوز مرج بن شعلان	١	٧	٧
ياجوز مرج بن شعلان	١٦	٥	٨٠
ياجوز مرج بن شعلان	٩	٤	٣٦
ياجوز مرج بن شعلان	٢	٢	٤
ياجوز مرج بن شعلان	٢	٢،٥	٥
ياجوز المصبعة	٢	٦	٦
ياجوز المصبعة	٢	٤،٥	٩
ياجوز المصبعة	٣	٥	١٥

ملحق (١٢)

جدول يبين الاراضي التي منحتها الدولة العثمانية لمهاجري قرية صويلح من شراكسة وجاجان وطاغستان ولازكي وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ١٣٢٥ / ١٩٠٩ - ١٣٣٣ مالية / ١٩١٦م(١)

الموقـــع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
ابو مرهف	١	١٥	١٥
ام بركة	٦	١٥	٩٠
ام بطيمة	٥٦	٣٠	١٦٨
ام بطيمة	١١	١٣	١٤٣
ام بطيمة	٢	٣٠	٦٠
ام بطيمة	١	٣٠	٣٠
ام الشجرات شرقي طريق عمان السلط	١	١٠	١٠
ام الشجرات شرقي طريق عمان السلط	١٢	٨	٩٦
ام الشجرات شرقي طريق عمان السلط	٥	١٢	٦٠
ام الشجرات شرقي طريق عمان السلط	١	١٥	١٥
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٢٣	١٥	٣٤٥

(١) دفتر اراضي عمان(٨)، نومرو (١ - ٢٢٧)، ص ١ - ٢٨ .
دفتر اراضي عمان (٨)، نومرو (١ - ٢٣١)، ص ١ - ٢١ .
دفتر اراضي عمان (٨)، نومرو (١ - ٤٨)، ص ١ - ٢٥ .
دفتر اراضي عمان (٨)، نومرو (دون)، ص ٢٥ - ٣٧ .

الموقــــع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٢	١٠	٢٠
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٨	٨	٦٤
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	١	٦	٦
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٢	٤	٨
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٤	١٠	٤٠
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	١	١٥	١٥
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٣	٩	٢٧
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	٢	١٥	٣٠
ام الشجرات غربي طريق عمان السلط	١	٣٠	٣٠
جوار ام البغال	٨	٣٠	٢٤٠
جوار ام البغال	١٠	٢٠	١٦٠
جوار قرية صويلح	٤٧	٣٠	١٤١٠
جوار قرية صويلح	١٢	٢٠	٢٤٠
جوار قرية صويلح	١١	٣٠	٣٣٠
جوار قرية صويلح	٥٥	٣٠	١٦٥٠

الموقـــع	عدد المستفيدين	حصة الفرد بالدونمات القديمة	المجموع
جوار قرية صويلح	١	٢٠	٢٠
جوار قرية صويلح	١	١٦	١٦
جوار قرية صويلح	١١	٢٣	-
جوار منس زاغة	٩	٢٠	١٨٠
تلاع العلي	٦٤	٢٠	١٢٨٠
خلدا	٣٦	٢٠	٧٢٠
شجرة الحنيطي والرحا	٥٢	٣٠	١٥٦٠
صويلح	١١	١١	١٢١
صويلح	٤	٢٠	٨٠
صويلح	٣	٣٠	٩٠
صويلح	١٢	٢٠	٢٤٠
طريق عمان صويلح الجنوبية	٦	٣٠	١٨٠
طريق عمان صويلح الشمالية	١	٢٥	٢٥
طريق عمان صويلح الشمالية	١	٢٧	٢٧
طريق عمان صويلح الشمالية	٢	٣٠	٦٠
طريق عمان صويلح الغربية	١١	٢٠	٢٢٠
طريق عمان صويلح الغربية	١٤	٣٠	٤٢٠
ياجوز	٨٥	٢٠	١٧٠٠
ياجوز	٢٢٨	١٥	٣٦٢٠

ملحق (١٣)

جدول يبين الاراضي التي منحتها

الدولة العثمانية للشراكسة في قرية ناعور[1]

الموقع	عدد المستفيدين	حصة الفرد		المجموع	
		ذراع	دونم قديم	ذراع	دونم قديم
ام عليقة	٢	–	٦٥	–	١٣٠
ام عليقة	٨	١٩٠	–	١٥٢٠	–
ام عليقة	٦	١٦٠	–	٩٦٠	–
ام عليقة	٨	–	٤٥	–	٣٦٠
ام عليقة	٥	–	١٠٠	–	٥٠٠
ام عليقة	٥	–	٣١	–	١٥٥
ام عليقة	١	–	٥٧	–	٥٧
ام عليقة	٢	–	٤٨	–	٩٦
ام عليقة	٤	–	٥٨,٥	–	٢٣٤
ام عليقة	٤	٧٠	–	٢٨٠	–
ام جمعان	٢	–	٣١	–	٦٢
ام جمعان	٢	١٩٠	–	٣٨٠	–
ام جمعان	٢	–	٤٥	–	٩٠
ام جمعان	١	–	٦٠	–	٦٠
ام جمعان	٢	–	٥٨,٥	–	١١٦
ام عريقات	١	–	٨	–	٨
ام عريقات	١	–	١٨	–	١٨

---

(١) دفتر اراضي عمان (٥)، نومرو (١ – ٢٥٦)، ص ١ – ٤٤ . دفتر اراضي عمان (٥)، نومرو (١ – ٦)، ص ٤٥ – ٤٧ . دفتر اراضي عمان (٥)، نومرو (١ – ٧٣)، ص ١ – ١٤ .

الموقع	عدد المستفيدين	حصة الفرد		المجموع	
		ذراع	دونم قديم	ذراع	دونم قديم
ام عريقات	١	–	٢	–	٢
ام عريقات	١	–	١٠	–	١٠
بديح	١	١٩٠	–	١٩٠	–
بديح	٢١	–	٦٥	–	١٣٦٥
بديح	١٣	–	٥٠	–	٥٠
بديح	١٣	–	٣٥	–	٤٥٥
بيت زرعة	٢٢	–	٦,٥	–	١٤٣
بيت زرعة	٤	–	٣٥	–	١٤٠
بيت زرعة	١٦	–	٥	–	٨٠
بيت زرعة	١	–	٨	–	٨
بيت زرعة	١٤	–	٤	–	٥٦
ارض الحاج	١	–	٤٥	–	٤٥
بلعاس	٤	–	٤٥	–	١٨٠
رواق	٣	–	٣٩	–	١١٧
رواق	٩	–	٢٥	–	٢٢٥
رواق	٢	–	١٦	–	٣٢
مرج الحمام	١	–	٢٧	–	٢٧
مرج الحمام	١	–	١٣٠	–	١٣٠
مرج الحمام	١	–	١٣٠	–	١٣٠
مرج الحمام	١	–	١٣٠	–	١٣٠
مرج سكة	١٤	–	١٠	–	١٤٠
مرج سكة	١	–	١٠٠	–	١٠٠
غرب طريق وادي السير أم عريقات	٢٢	–	٣٠	–	٦٦٠

الموقع	عدد المستفيدين	حصة الفرد		المجموع	
		ذراع	دونم قديم	ذراع	دونم قديم
غرب طريق وادي السير ام عريقات	٣	–	١٠	–	٣٠
ناعور	١٧	٧٠	–	١١٩٠	–
ناعور مرج سكة	٢	–	١٩	–	٣٨
ناعور مرج سكة	٢	–	١٠	–	٢٠
ناعور فوق البيادر	١	–	٣٠	–	٣٠
ناعور فوق القرية	١	–	١٧	–	١٧
وادي بلعاس	١	–	١٣٠	–	١٣٠
وادي بلعاس	١	–	٦٠	–	٦٠
وادي بلعاس	٢	٧٠	–	١٤٠	–
وادي بلعاس	٢	١٠٠	–	٢٠٠	–
وادي بلعاس	٤	–	٣١	–	١٢٤
وادي بلعاس	١١	–	٥٨,٥	–	٦٤٣,٥
وداي بلعاس	٣	١٦٠	–	٤٨٠	–
وادي بلعاس	٨	١٩٠	–	١٥٢٠	–

فهرس المحتويات

منشورات
لجنة تاريخ الأردن
رقم (٢٩)
جمادى الأولى ١٤١٤هـ
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣م

لجنة تاريخ الأردن
بواسطة
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية
(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي	: ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمّان - الأردن
العنوان البرقي	: آل البيت - عمّان
التلكس	: 22363 Albait Jo, Amman - Jordan
الفاكس	: ٨٢٦٤٧١
الهاتف	: ٨١٥٤٧١ - ٨١٥٤٧٤

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية
(١٩٩٣/٥/٥٤٠)

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
	أولاً: سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:		
١	الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية)	الاستاذ الدكتور زيدان كفافي	٤،٠٠٠
٢	جنوبي بلاد الشام: تاريخه وأثاره في العصور البرونزية	الاستاذ الدكتور خير نمر ياسين	٤،٠٠٠
٣	تاريخ الأردن منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي	الاستاذ الدكتور محمد خريسات	٢،٥٠٠
٤	قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية	السيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١،٥٠٠
٥	النشر والمطابع والمكتبات	الدكتور فاروق منصور	١،٠٠٠
٦	الأردن: دراسة جغرافية	الاستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري	١،٠٠٠
٧	التعليم العام في الأردن	الاستاذ الدكتور أحمد يوسف التل	١،٥٠٠
٨	برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن	السيد عبد الكريم المومني	١،٠٠٠
٩	التعليم المهني في الأردن	الدكتور المهندس منذر واصف المصري	٣،٥٠٠
١٠	تطور وسائط النقل في الأردن (١٩٠٠-١٩٨٨م)	الاستاذ الدكتور يوسف صيام	١،٥٠٠
١١	القصة القصيرة في الأردن	الاستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي	٣،٠٠٠
١٢	الاسكان في الأردن	المهندس حمد الله النابلسي	١،٠٠٠
١٣	الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٠ - ١٩٩٣م)	السيد هاني خير	٢،٥٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
١٤	تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١ - ١٩٩١م)	الدكتور منذر الشرع	١،٠٠٠
١٥	منطقة البلقاء والكرك ومعان ١٢٨١ - ١٣٣٧هـ/ ١٨٦٤ - ١٩١٨م	السيد محمد سالم الطراونة والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	١،٥٠٠

ثانياً: سلسلة كتب المطالعة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن
١٦	امارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦م	السيد سليمان موسى	٤،٥٠٠
١٧	تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧م (الطبعة الثانية)	الدكتور حازم نسيبة	٣،٥٠٠
١٨	السكان والحياة الاجتماعية	الدكتور أحمد الربايعة والدكتور أحمد حمودة	٢،٠٠٠
١٩	الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى	السيد سليمان موسى	٤،٠٠٠

ثالثاً: سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن
٢٠	التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية)	الدكتور عبدالله نقرش	٢،٠٠٠
٢١	الأردن ومؤتمرات القمة	الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم فضة	١،٥٠٠
٢٢	التعاون الأردني الخليجي في ميادين التنمية	الدكتور صالح خصاونة	١،٥٠٠

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٢٣	الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني	الدكتور محمد راكان الدغمي والدكتور صالح ذياب الهندي	٢٫٥٠٠
٢٤	الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة	الدكتورة سهيلة الريماوي	١٫٥٠٠
٢٥	العمل والعمال في الأردن	الدكتور منصور العتوم	١٫٠٠٠
٢٦	القضاء العشائري في الأردن	الدكتور محمد أبو حسان	٢٫٠٠٠

رابعاً: سلسلة المصادر والمراجع:

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الثمن (بالدينار الأردني)
٢٧	فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن	باشراف الدكتور فاروق منصور	٢٫٠٠٠

